

التاريخ: ٢٠١٧/٠٣/٣٠

تحية طيبة وبعد ،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



مدير دائرة العمليات المالية



بنك الاتحاد

التقرير السنوي

لعام ٢٠١٦

الإدارة العامة

هاتف: + ٩٦٢ ٦ ٥٦٠٧٠١١

فاكس: + ٩٦٢ ٦ ٥٦٦٦١٤٩

عمان ١١١٨٣٠ الأردن

info@bankaletihad.com

www.bankaletihad.com

المحتويات

٣	مجلس الإدارة
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٨	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام ٢٠١٦
٢٠	إنجازات عام ٢٠١٦
٣١	الخطط المستقبلية والإستراتيجية
٣٤	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية
٧٣	دليل التحكم المؤسسي
١١٢	القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦
١٧٤	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية
١٨٠	شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الإدارة

السيد/ عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ "محمد نبيل" عبدالهادي حموده

نائب رئيس مجلس الإدارة

السادة/ شركة سيرت سيكيورتيز انترناشيونال ان في

ويمثلها: الدكتور ادريس محمد الورفلي

السادة/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ويمثلها: السيد فادي عبد الوهاب ابو غوش

السادة/ شركة اثمار للتزويد

ويمثلها: السيد عماد محمد عبد الخالق

السيد/ باسم عصام سلفيتي

السيد/ مغيث غياث سختيان

السيدة/ رنا جميل عبادي

السيد/ رياض عبد المحسن الدجاني

السيد/ سامي محمد المبروك

السيد/ جبرا "رجا يعقوب" غندور

مدققو الحسابات

السادة/ إرنست ويونغ

المستشار القانوني

السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الاتحاد الكرام،،،

باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أرحب بكم أجمل ترحيب، ويسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي "الثامن والثلاثون" لبنك الاتحاد، والذي يتضمن أبرز إنجازات البنك ونشاطاته للعام، إلى جانب القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية التي يتطلع البنك إلى تحقيقها خلال العام المقبل.

بدايةً، وحينما نستعرض التحديات التي تواجه المملكة والمنطقة العربية فما زالت تلك التحديات مستمرة وعلى مدى السنوات الأخيرة، حتى أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في نمو الاقتصاد الوطني المثلث بعجز موازنته ورصيد مديونيته. أمام هذا كله، قامت الحكومة الأردنية الرشيدة بتنفيذ العديد من الإجراءات والتدابير ضمن برنامج إصلاح مالي وهيكلية من شأنه ان يحقق نمواً شاملاً، ويركز على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الإصلاحات الهيكلية، وبالتالي تخفيض معدل البطالة والذي بلغ مع نهاية عام ٢٠١٦ ما نسبته (١٥.٣%).

وعليه، سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً حقيقياً نسبته (٢.٠%) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ مقابل نمو نسبته (٢.٣%) خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الاحدى عشرة شهراً الأولى من عام ٢٠١٦ بنسبة (٧.٩%) والتي شملت الإيرادات المحلية والمنح الخارجية. وتشير التوقعات لعام ٢٠١٧ الى تحسن محدود مدفوعاً ببعض التعافي على صعيد الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين محاطةً ببيئة محفوفة بالتحديات، حيث من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقارب (٢.٥%) خلال العام القادم.

ولا يسعنا إلا ان نثمن جهود البنك المركزي للمحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني، حيث قام بدعم الاستقرار النقدي من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها؛ الحفاظ على رصيد من الاحتياطات الاجنبية يُغطي مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة سبعة أشهر تقريباً، ورفع السيولة المحلية بنسبة (٤%) عن مستواها المسجل في العام الماضي، كما قام برفع أسعار الفائدة على بعض أدوات السياسة النقدية في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠١٦. وقد شهد القطاع المصرفي الاردني نمو في اجمالي ودائع العملاء بنسبة تقارب (١%) لتصل الى (٣٢.٩٠٠) مليار دينار، في حين نمت التسهيلات الائتمانية بنسبة (٨.٥%) لتبلغ مع نهاية عام ٢٠١٦ (٢٢.٩٠٥) مليار دينار.

وقد تمكن بنك الاتحاد ضمن التحديات في الاقتصاد المحلي، من المضي قدماً وبخطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافه الطموحة لتقوية مركزه المالي وتحسين ملاءته المالية وزيادة مصادر الأموال لديه وتنويعها، والارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية لقاعدة عملاءه.

قام البنك باطلاق عدد من الخدمات والمنتجات المصرفية المنافسة لخدمة قطاع التجزئة والافراد بما يتلاءم مع متطلبات العملاء الحاليين ويساهم في استقطاب عملاء جدد من كافة الشرائح المستهدفة. كما استمر البنك في تطوير برامج حسابات التوفير التي تميز بها من خلال الجوائز النقدية والعينية المتميزة التي يقدمها، حيث بلغت نسبة النمو مقارنة بالعام الماضي (٥٤.٢%). بالإضافة الى مواصلة البنك في توسيع شبكة فروعه داخل المملكة ليصبح عدد الفروع (٤١) فرعاً. ومن ناحية أخرى، فقد حافظ البنك على شراكاته المميزة مع قطاع الشركات الكبرى وعلى ميزته التنافسية في هذا الإطار. بالإضافة الى دعم قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة. ونشير أيضاً الى استمرار البنك وللعام الثالث على التوالي في مبادرته الرائدة الى تكريم رواد الأعمال في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والريادة وسيدات الأعمال من خلال تقديم جائزة بنك الاتحاد، وذلك إنطلاقاً من إلتزام البنك بدعم الحركة الريادية والشباب المبدع. هذا واستمر البنك بتقديم خدماته ومنتجاته ضمن برنامج (شروق)، والذي يضم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية والخدمات المالية وغير المالية التي تستهدف المرأة لتمكينها ومساعدتها في تحقيق طموحاتها.

اما بالنسبة للتطلعات المستقبلية للبنك، فقد سعى البنك الى ان يكون له وجود في قطاع البنوك الاسلامية، نتيجةً لتسارع نمو ذلك القطاع محلياً، بالإضافة الى التوقعات المستقبلية الايجابية له، نظراً للقبال المتزايد من المجتمع للتعامل مع المنتجات المصرفية الخاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية. وعليه، فقد قام البنك في عام ٢٠١٦ بتوقيع مذكرة تفاهم ليتملك بالشراكة مع شركاؤه الاستراتيجيين حصه مهيمنة من بنك الأردن دبي الإسلامي مع بقاؤه بنك مستقل يعمل حسب احكام الشريعة الاسلاميه ونسبة (٦١.٨%) من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار، والتي يمتلك بنك الاتحاد فيها ما نسبته (٥٨%) حيث اشارت نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية التي قام بها البنك وبالتعاون مع المستشارين (ماكنزي)، الى جدوى هذا الاستثمار واثره الإيجابي المتوقع.

وبالعودة الى نتائج أعمال بنك الاتحاد المتحققة بنهاية عام ٢٠١٦، فانها تشير الى قدرة البنك على التأقلم مع الازمات الاقتصادية السائدة، حيث تمكن البنك من تحقيق نسبة نمو بواقع (١٠.٩%)

في صافي الفوائد والعمولات، ولتصل صافي أرباح البنك (٢٩.٢) مليون دينار بعد الضريبة والمخصصات، مع الاستمرار بممارسة أقصى درجات التحوط لتعزيز متانة المركز المالي. أما بالنسبة الى حجم المركز المالي، فقد ارتفع اجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٦ بمقدار (١٧٠.٦) مليون دينار لتبلغ (٢.٥٦٠) مليار دينار وبنسبة نمو (٧.١%) مقارنة مع العام الماضي. وبالنظر الى بنود المركز المالي، فقد ارتفع رصيد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (٧.٥%) وبمقدار (٩٧.١) مليون دينار لتصل الى (١.٣٨٦) مليار دينار، كما ارتفع رصيد اجمالي ودائع العملاء ليسجل مع نهاية العام (١.٨٥٧) مليار دينار محققاً بذلك نسبة نمو بلغت (٤.٧%). كما حافظ البنك على حصته السوقية حيث بلغت الحصة السوقية للاجمالي التسهيلات ما نسبته (٦.٤%) وللاجمالي ودائع العملاء (٥.٧%).

وفيما يتعلق لمؤشرات الملاءة المالية للبنك في نهاية عام ٢٠١٦ فهي تشير إلى متانة مركزه المالي، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال (١٣.٧٤%)، كما وبلغ العائد على معدل إجمالي موجودات البنك (١.٢%)، وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية (٩.٧%). كما بلغت نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (٦٩.٥%) دون احتساب الضمانات القائمة مقابل هذه التسهيلات. في حين ترتفع نسبة التغطية لصافي الديون إلى (١٢٩.٣%) في حال تم أخذ الضمانات بعين الاعتبار.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية وخدمة ودعم المجتمع المحلي، والتي تعتبر جزءاً أساسياً من الهوية المؤسسية لبنك الاتحاد، فقد استمر البنك بدعم العديد من المبادرات التعليمية والشبابية والثقافية ضمن التزامه المؤسسي تجاهها وانطلاقاً من حرص البنك على دعم كل ما يساهم في تطوير مستوى التعليم وإتاحته لمختلف الفئات، وفي دعم الإبداع والريادة والفكر الجديد وخلق فرص العمل، وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نشر الوعي الثقافي والفني للإرتقاء بالمشهد الثقافي في الأردن للجميع. وحرص البنك أيضاً على دعم بعض الحملات والفعاليات الوطنية، الى جانب تبنيه العديد من المبادرات والنشاطات الخيرية والانسانية.

وختاماً، أود أن أتقدم بخالص الشكر لمساهمي البنك الكرام، وإلى عملاءنا الأعزاء، وأود أن أؤكد بأننا ماضون بالعمل الجاد لتحقيق الأهداف والطموحات التي ترتقي بالبنك الى افضل المستويات، كما أود أن أشكر البنك المركزي على جهوده المخلصة ومهنيته العالية ودعمه الدائم للقطاع المصرفي. ولا يسعني أيضاً سوى أن أقدم بالغ شكري وإعتزاري وإمتناني لكافة موظفي البنك المتميزين لجهودهم المتواصلة وعملهم الدؤوب، نحو تطور البنك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام ٢٠١٦

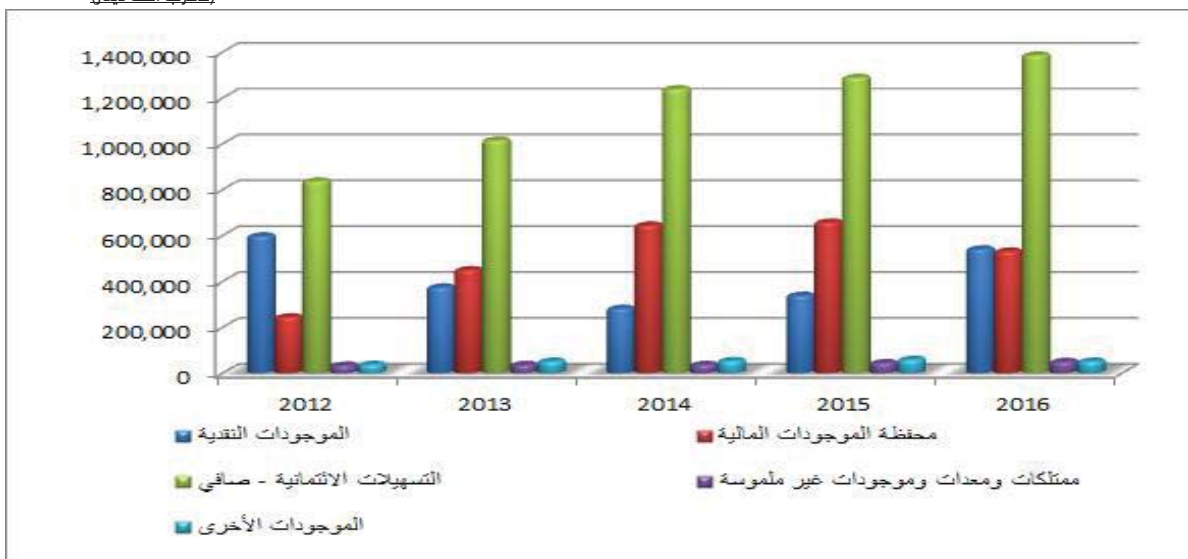
أولاً: المركز المالي لعام ٢٠١٦

➤ **إجمالي الموجودات:** إرتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٦ بنسبة (٧.١%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٥، حيث بلغت الزيادة (١٧١) مليون دينار لتصل إلى (٢.٥٦٠) مليار دينار. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (٧.٩%)، كما حافظ على معدل العائد عليها لتسجل ما نسبته (١.٢%).

➤ ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٦):

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة التغير ٢٠١٥-٢٠١٦
الموجودات النقدية	٥٩٧,٣٥٣	٣٧٤,٤٠٣	٢٨١,٦٨٠	٣٣٨,٥٠٦	٥٤٠,٧٣٤	%٥٩.٧
محفظة الموجودات المالية	٢٤٤,٨٤٠	٤٥٠,٢٤٦	٦٤٤,٩٦٦	٦٥٧,٨٠٠	٥٣١,٤٣٨	(%)١٩.٢
صافي التسهيلات الائتمانية	٨٣٦,٥٢٨	١,٠١٤,٨٢٤	١,٢٣٨,٤٧٨	١,٢٨٨,٥٤٩	١,٣٨٥,٦٦٦	%٧.٥
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	٣٣,٩٣٤	٣٦,٩٥٧	٣٧,١٩٤	٤٥,٠٠٩	٥٠,١٦٢	%١١.٥
الموجودات الأخرى	٣٧,٤٦٢	٥١,٤٧٦	٥٤,١٠٢	٥٩,٢٦٦	٥١,٧٤٠	(%)١٢.٧
مجموع الموجودات	١,٧٥٠,١١٦	١,٩٢٧,٩٠٦	٢,٢٥٦,٤٢٠	٢,٣٨٩,١٣٠	٢,٥٥٩,٧٤٠	%٧.١

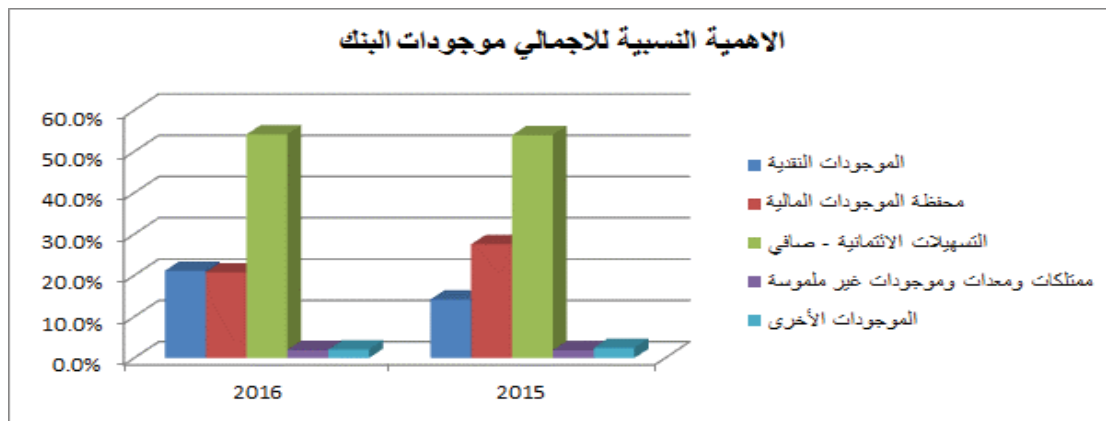
(الأقرب ألف دينار)



(الأقرب ألف دينار)

وبالنظر الى بنود الموجودات المنتجة للدخل، فقد شكلت ما نسبته (٨٧.٤%) من اجمالي موجودات البنك، مما يشير الى مقدرة البنك على إدارة أصوله بكفاءة وفعالية واستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والاجراءات المتبعة ومخاطر توظيف الاموال في كل بند من بنود الموجودات.

شكلت الأهمية النسبية لبند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (٥٤.١%) مقارنة مع (٥٣.٩%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت الموجودات النقدية (٢١.١%) مقابل (١٤.٢%) في عام ٢٠١٥، في حين بلغت الأهمية النسبية للموجودات المالية نسبةً تعادل (٢٠.٨%) مقارنة مع ما نسبته (٢٧.٥%) في عام ٢٠١٥.

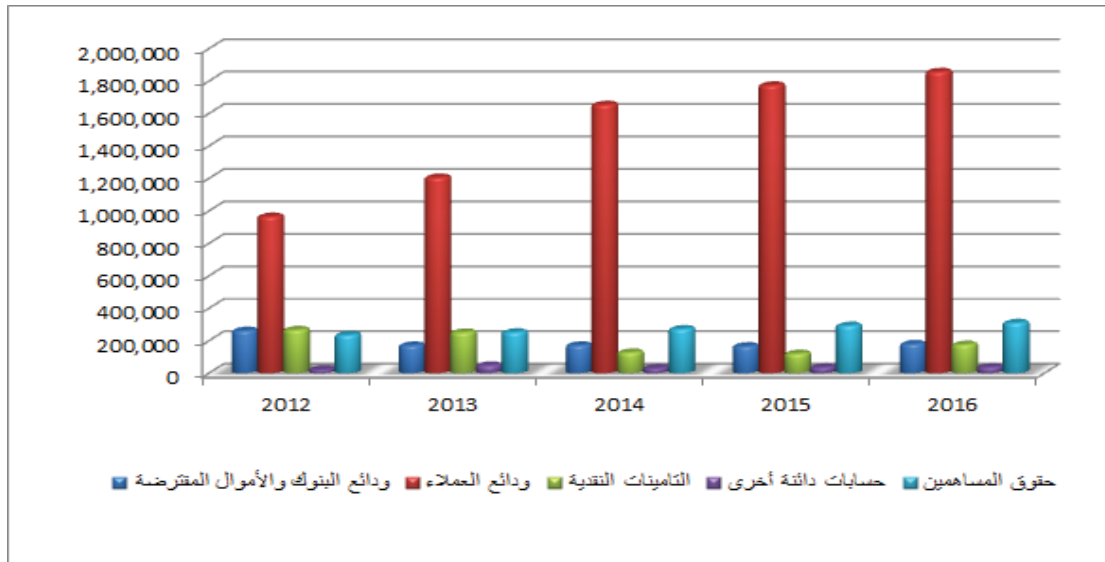


المطلوبات وحقوق الملكية: يوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية

للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٦):

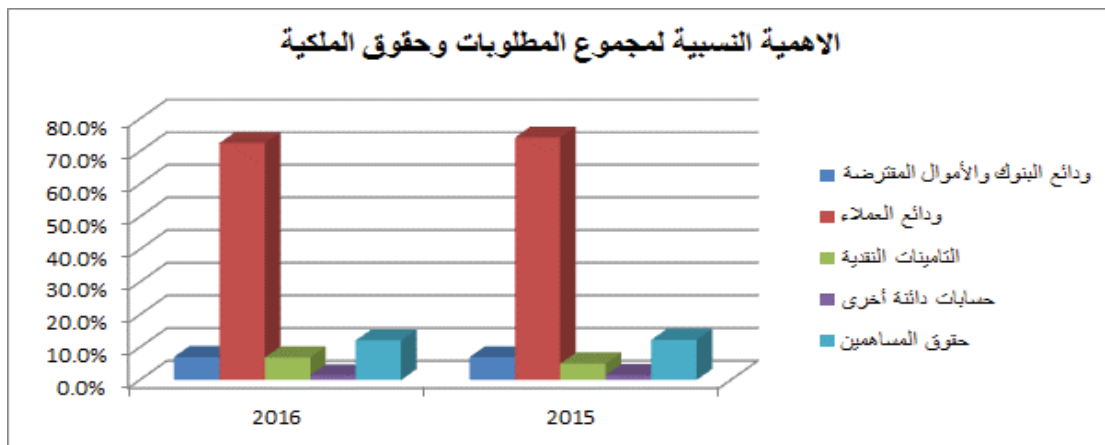
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة التغير ٢٠١٥-٢٠١٦
ودائع البنوك والأموال المقترضة	٢٦١,٨٥٣	١٧١,٢٥١	١٧١,٧٦٢	١٦٦,١٥٢	١٧٩,٩٧٧	٨.٣%
ودائع العملاء	٩٦٥,٠٢٦	١,٢٠٥,٥٨٨	١,٦٥٣,٨١٨	١,٧٧٤,٠٤٩	١,٨٥٦,٧٧٤	٤.٧%
التأمينات النقدية	٢٦٦,٤٣٥	٢٥٠,٩١٦	١٢٧,٨٣٦	١١٩,٩٦٨	١٧٦,١٦٣	٤٦.٨%
حسابات دائنة أخرى	٢١,٧٦٠	٤٨,٠١٣	٣٠,٨٤٦	٣٥,٦٥٠	٣٦,٦٣٢	٢.٧%
حقوق الملكية	٢٣٥,٠٤٢	٢٥٢,١٣٨	٢٧٢,١٥٨	٢٩٣,٣١١	٣١٠,٢٠٤	٥.٨%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١,٧٥٠,١١٦	١,٩٢٧,٩٠٦	٢,٢٥٦,٤٢٠	٢,٣٨٩,١٣٠	٢,٥٥٩,٧٤٠	٧.١%

(الأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (٧٢.٥%) منها مقارنة مع ما نسبته (٧٤.٣%) كما في نهاية عام ٢٠١٥، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (١٢.١%) مقارنة مع (١٢.٣%)، وشكل بند ودائع البنوك والأموال المقرضة ما نسبته (٧.٠%) وهي نفس النسبة التي شكلتها في عام ٢٠١٥، تلاهم بند التأمينات النقدية والذي شكل نسبةً تعادل (٦.٩%) مقارنة مع (٥.٠%) في نهاية العام الماضي.



◀ محفظة الموجودات المالية:

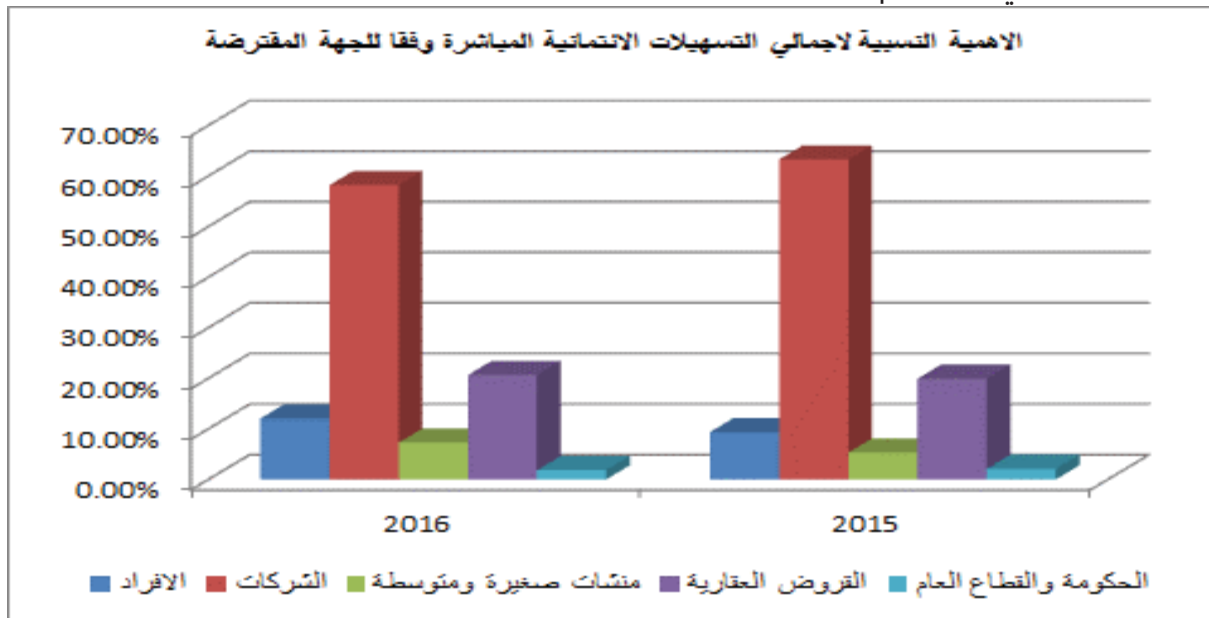
- **السندات وإسناد القرض:** نتيجةً لسياسة الاستثمار المتحفظة التي يتبعها البنك، فقد انخفض رصيد محفظة السندات وإسناد القرض بنسبة (٢٠.١%) مقارنة مع عام ٢٠١٥، لتصل الى (٤٩٧.٤) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦. وقد جاء هذا الانخفاض محصلةً لإنخفاض رصيد السندات بعملة الدينار الاردني بنسبة (٢٦.١%) وإرتفاع رصيدها بالعملة الاجنبية بنسبة (١٤.٢%). ومن الجدير بالذكر، فقد شكلت محفظة السندات وإسناد القرض ما نسبته (٩٣.٦%) من اجمالي الموجودات المالية في عام ٢٠١٦.

- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** سجل رصيد محفظة الإستثمار في أسهم الشركات المحلية والاجنبية (٣٤.١) مليون دينار في عام ٢٠١٦، وبنسبة تراجع طفيف بلغت (٤.٣%) مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦. وتمتاز محفظة الأسهم بمتانة المركز المالي للشركات المستثمر بها، وبنسب مخاطر مقبولة.

◀ **إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:** أظهرت القوائم المالية للبنك لعام ٢٠١٦ نمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (٧.٦%) عن عام ٢٠١٥ لتصل إلى (١.٤٥٩) مليار دينار. الأمر الذي يدل على سياسة البنك الهادفة إلى تعظيم العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع رصيد التسهيلات بالدينار الأردني بنسبة نمو بلغت (٨.٣%)، وإرتفاع رصيد التسهيلات بالعملة الأجنبية بنسبة نمو (٤.٥%). وبالنظر إلى معدل النمو السنوي لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (٢٠١٢ – ٢٠١٦)، فقد سجل النمو ما نسبته (١٠.٦%).

وبتحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فإن البنك قد حقق أهدافه الإستراتيجية في إستقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إرتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (١٢.١%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (٩.٤%) في نهاية العام الماضي، كما إرتفعت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكّل ما نسبته (٧.٣%) مقارنة مع (٥.٣%). بالإضافة الى إرتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى (٢٠.٦%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (١٩.٩%).

وبالمقابل، فقد انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الشركات بشكل طفيف لتبلغ مع نهاية عام ٢٠١٦ (٥٨.٢%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (٦٣.٣%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (١.٨%) مقارنة (٢.١%) في نهاية عام ٢٠١٥.

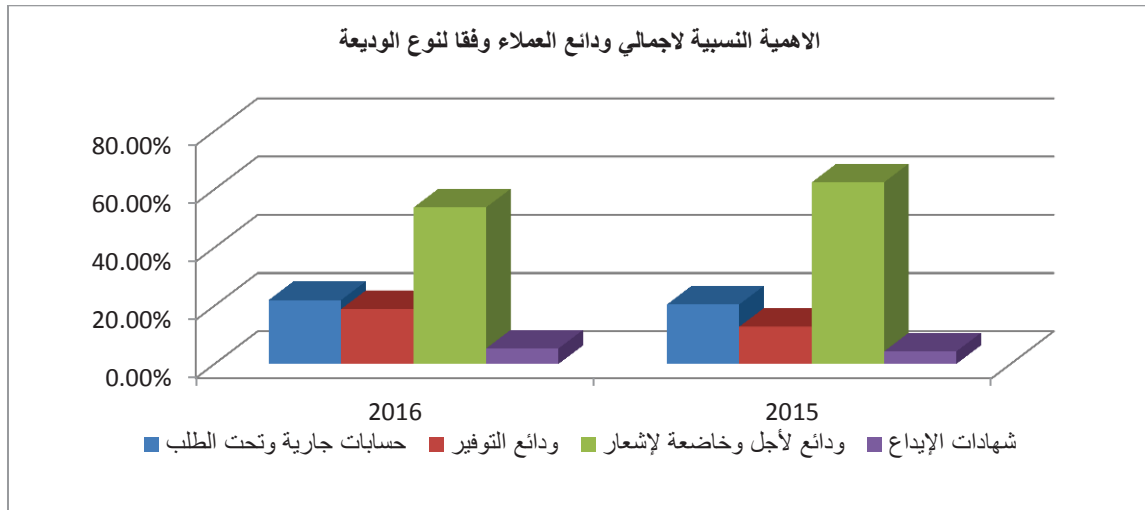


➤ **مخصص تدني التسهيلات:** واصل البنك إتباع سياسة التحوط بأعلى درجاته بأخذ مخصص تدني مقابل أي تسهيلات قد تكون دون المستوى، بهدف تعزيز المركز المالي للبنك، وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية. وقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (٥٨.٥) مليون دينار مقابل (٥٤.٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد ارتفعت لتصل إلى (٦٩.٥%) مقارنة مع (٦٤.٩%) في عام ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، فقد إنخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة لتبلغ (٥.٨%) مقارنة مع ما نسبته (٦.٣%) في عام ٢٠١٥.

◀ **ودائع العملاء:** بالرغم من البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، إلا أن البنك وعلى مدار سنةٍ تلو أخرى قد حقق نمواً إيجابياً في إستقطاب الودائع ومن مختلف الشرائح المستهدفة، حيث بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع العملاء خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته (١٤%). ونتيجةً لقيام البنك بإطلاق برامج متميزة ومنافسة ذات تكلفة منخفضة، والتي كان لها الأثر الفعال في خفض معدل التكلفة على إجمالي الودائع، فقد إرتفع حجم الودائع بمقدار (٨٢.٧) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٤.٧%) مقارنة مع عام ٢٠١٥، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (١.٨٥٧) مليار دينار في نهاية العام الحالي، وبلغت الحصة البنك السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته (٥.٧%) في نهاية عام ٢٠١٦.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (١٢.٠%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (١٣.٦%). أما بالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة إنخفاض بلغت (٩.٤%) ولودائع قطاع الشركات الكبرى بلغت نسبة الانخفاض حوالي (١.٧%).

وفيما يتعلق بهيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد حقق البنك أحد أهم أهدافه الاستراتيجية بتوسيع قاعدة عملاءه والحد من التركزات العالية، وعلى أثر ذلك؛ فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (٥٣.٨%) من إجمالي الودائع مقابل (٦٢.٤%) في نهاية عام ٢٠١٥، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (٢٢.٠%) مقارنة مع (٢٠.٥%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (١٨.٩%) مقارنة ما نسبته (١٢.٨%) في عام ٢٠١٥. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (٥.٣%) مقابل (٤.٣%) في عام ٢٠١٥ وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:



◀ **حقوق الملكية:** إرتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (١٦.٩) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ٥.٨% ليصل في نهاية عام ٢٠١٦ إلى (٣١٠.٢) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (٥.٧%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن حقق معدل العائد على حقوق الملكية نسبةً تعادل (٩.٧%)، مما يعكس الاداء المتميز المحقق لعام ٢٠١٦.

◀ **مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال:** بلغت نسبة كفاية رأس المال (١٣.٧٤%) مقابل (١٤.٨٠%) في نهاية عام ٢٠١٥، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (٨%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (١٢%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (١٣.٠٣%) مقابل (١٤.٠٥%) في عام ٢٠١٥. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال.

◀ المركز التنافسي للبنك

لقد تمكّن البنك في عام ٢٠١٦ من تحقيق نسب نمو في اجمالي التسهيلات الائتمانية واجمالي ودائع العملاء فاقت نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة، والحفاظ على حصته السوقية والتي شكلت ما نسبته (٦.٤%) للتسهيلات الائتمانية فضلاً عن نسبة اجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبته (٥.٧%).

وبحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الأردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (٨.٥%) مقارنة مع (٩.٥%) في عام ٢٠١٥، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء ما يقارب (١%) مقارنة مع (٧.٧%) في نهاية العام الماضي. وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (٧.٦%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (٤.١%) في عام ٢٠١٥، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (٤.٦%) مقارنة مع (٨.٧%) في نهاية العام المنصرم. ويوضح جدول المقارنة أدناه نسب النمو التي حققها كلاً من القطاع المصرفي الأردني وبنك الاتحاد:

نسبة النمو				
بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
%٤.١٤	%٧.٥٩	%٩.٤٩	%٨.٥٤	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
%٨.٧٤	%٤.٦٣	%٧.٧٢	%٠.٩٢	ودائع العملاء:
%٦٦.٠٨	%١١.١٨	%١٠.٦٩	%٣.٦٦	الجارية وتحت الطلب
%٣٦.٧٠	%٥٤.١٦	%٩.٥٠	%١٣.٧٦	توفير
(%٥.٤٤)	(%٩.٤٤)	%٦.٧٣	(%٤.٣٤)	للأجل
(%٥.٨٣)	%٤٦.٨٤	%٠.٥١	%٢.٧٨	التأمينات النقدية

← مؤشرات المتانة المالية:

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	البيان
%١.٢	%١.٢	%١.٣	%١.٢	%٠.٩	العائد على معدل اجمالي الموجودات
%٩.٧	%١٠.٢	%١٠.١	%٩.٢	%٦.٤	العائد على معدل حقوق الملكية
%١٣.٧٤	%١٤.٨٠	%١٤.٧٠	%١٥.٨٦	%١٥.٢٢	كفاية رأس المال
%٦.٨١	%٧.١٧	%٦.٧٤	%٧.٩١	%١٠.٦٠	التسهيلات غير العاملة/ اجمالي التسهيلات
%٦٩.٥	%٦٤.٩	%٧٨.١	%٧٥.٨	%٧٢.٧	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%١١٠.٣٦	%١١٢.١٤	%١٠٦.٨٥	%١١١.٥٨	%١١٢.٣١	اجمالي السيولة القانونية

ثانياً: نتائج أعمال البنك

١- الفوائد والعمولات المقبوضة:

حقق البنك نمواً في الفوائد والعمولات المقبوضة بلغت نسبتها (٢٠.٠%) لتسجل كما في نهاية عام ٢٠١٦ (١٤٠.٧) مليون دينار، وبالنظر الى نمو هذا البند خلال الخمسة أعوام الماضية فقد بلغ معدل النمو السنوي ما نسبته (٩.٥%)، مما يدل على كفاءة البنك في ادارة مصادر الاموال بشكل أمثل وفعّال.

شكلت الفوائد المقبوضة المتأتية من التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (٧٦.٥%) من اجمالي الفوائد في نهاية عام ٢٠١٦، وحققت نمواً نسبته (٣.٩%) مقارنة نهاية عام ٢٠١٥، ليبلغ رصيدها (٩٥.٨) مليون دينار.

وقد جاء نمو تلك الفوائد محصلةً لنمو الفوائد المقبوضة على تسهيلات الأفراد بنسبة تعادل (٣٥.٧%) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بالإضافة الى نمو نسبته (٤٥.٧%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. بالمقابل تراجعت نسب النمو لتسهيلات الشركات والقروض العقارية و"الحكومة والقطاع العام" حيث بلغت (١.٧%) و(٤.٨%) و(٤٢.٧%) على التوالي مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٥

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة للتسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد حافظ البنك على نفس المستوى الذي حققه تقريباً في نهاية الماضي، حيث بلغت تلك العمولات المقبوضة في نهاية عام ٢٠١٦ (١٣.١) مليون دينار مقارنة مع (١٣.٤) مليون دينار في عام ٢٠١٥.

٢- الفوائد والعمولات المدفوعة: بالرغم من إرتفاع مصاريف الفوائد والعمولات خلال

الأعوام الخمس الماضية من (٣٤.٩) مليون دينار إلى (٤٥.٨) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي نسبته (٥.٦%) نتيجةً لنمو مصادر الأموال وبشكل خاص في ودائع العملاء. إلا أنه قد انخفض بنسبة (١٢.٦%) مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٥. ويعزى ذلك لإنخفاض معدل الكلفة خلال عام ٢٠١٦ وبما يتلاءم مع إنخفاضها لدى القطاع المصرفي الأردني، بالإضافة إلى إرتفاع الأهمية النسبية للودائع ذات الكلفة المنخفضة.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (٨٠.٤%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأثرت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.

٣- المصاريف التشغيلية:

واصل البنك بتوسيع شبكة فروعه في معظم أنحاء المملكة بخطة مدروسة ومنتقاة، ليصل عددها إلى (٤١) فرعاً في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل (٣٠) فرع بنهاية عام ٢٠١٢. كما قام البنك بتعزيز كادر موظفيه وإستقطاب ذوي الكفاءات والخبرات، ليصل عدد موظفيه إلى (١٠٢٤) موظفاً مقارنة مع (٦٨٣) موظف في عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى استمرار قيام البنك بتطوير وترقية برامجه البنكية لتواكب أفضل الممارسات المصرفية العالمية.

وعليه، فقد إرتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (١٤.٨%) بين (٢٠١٢ - ٢٠١٦) من (٢٤.٨) مليون دينار لتصل إلى (٤٩.٦) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين إرتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (١٣.٦) مليون دينار إلى (٢٥.٠) مليون دينار، كما إرتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (١٨.١) مليون دينار مقابل (٧.٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى إرتفاع مصاريف الإستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (٣.٥) مليون دينار إلى (٦.٥) مليون دينار.

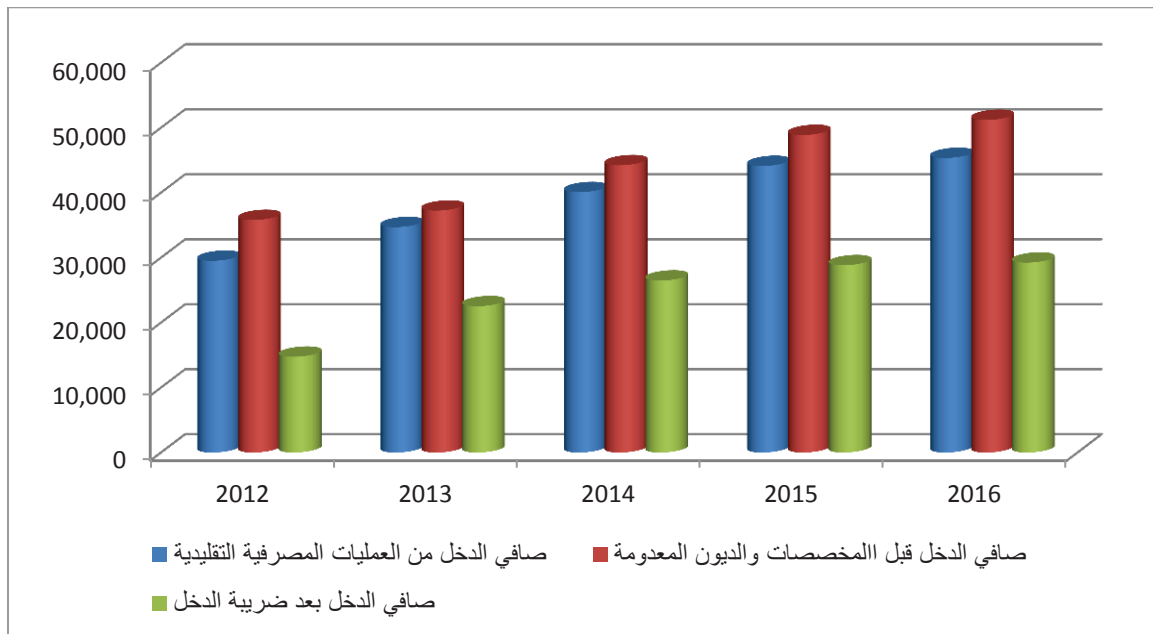
٤- صافي الدخل:

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (٢.٨%) ليبلغ مع نهاية عام ٢٠١٦ (٤٥.٣) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (٩.٠%). كما ارتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (٥١.٢) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (٤.٧%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (٢٩.٢) مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٦.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال
الخمسة أعوام الماضية (٢٠١٢-٢٠١٦).

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الفوائد والعمولات المقبوضة	٨٩,٢٠٦	١١٣,٨٥٧	١٣٦,١٩٧	١٣٧,٩٣٦	١٤٠,٦٧٩
الفوائد والعمولات المدفوعة	٣٤,٨٧٧	٤٨,٠٧٦	٥٩,٨٦٣	٥٢,٣٨٥	٤٥,٧٦٥
صافي الفوائد والعمولات	٥٤,٣٢٩	٦٥,٧٨١	٧٦,٣٣٤	٨٥,٥٥١	٩٤,٩١٤
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	٢٤,٨١٣	٣١,٠٨٠	٣٦,٢٥٢	٤١,٤٤٢	٤٩,٥٧١
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	٢٩,٥١٦	٣٤,٧٠١	٤٠,٠٨٢	٤٤,١٠٩	٤٥,٣٤٣
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	٥,٢٥٠	١,٦٧٧	٢,٨٨٩	٣,٣٢٩	٣,٢٤٣
الدخل من الإستثمارات	(٤٧٣)	١٠٤	(٤)	٤٢٧	١,٦٣٢
إيرادات أخرى	١,٤٩٩	٧٥٩	١,٢٥٤	١,٠١٣	٩٧٨
صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل	٣٥,٧٩٢	٣٧,٢٤٠	٤٤,٢٢١	٤٨,٨٧٨	٥١,١٩٦
مخصصات الديون	١٥,٤٥٢	٥,١٠٠	٩,١١٩	٤,٦٢٧	٩,٤٦٨
ضريبة الدخل	٥,٥٩٣	٩,٦١٨	٨,٦٢٨	١٥,٤١٧	١٢,٤٩٢
صافي الدخل بعد الضريبة	١٤,٧٤٧	٢٢,٥٢٢	٢٦,٤٧٣	٢٨,٨٣٣	٢٩,٢٣٦

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

إنجازات عام ٢٠١٦

تمكن البنك من خلال العمل بروح الفريق الواحد من تحقيق طموحاته والمضي قدماً بكفاءة وفعالية لإنجاز خطته الاستراتيجية المبنية على اعتبار العميل المحور الأساسي لأي تطوير وتحديث داخل البنك، حيث تم خلال العام تطوير وابتكار عدد من المنتجات والخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات وطموحات عملائنا.

خدمات التجزئة والفروع

التفرع والقنوات الالكترونية:

تنفيذاً لإستراتيجية البنك في التوسع بشبكة فروعه المنتشرة في المملكة، فقد تم خلال عام ٢٠١٦ افتتاح كلاً من؛ فرع ضاحية الرشيد، فرع صويلح وفرع العبدلي مول، بالإضافة الى نقل فرع ضاحية الياسمين الى موقع جديد مميز، وتحديث فرعي شارع مكة ومحاص ضمن إطار الهوية المؤسسية المتميزة للبنك. وعليه، فقد بلغ مجموع فروع البنك (٤١) فرعاً، ووصل مجموع شبكة الصرافات الآلية بما فيها الصرافات الخارجية (Stand Alone) الى (٨٠) صرافاً آلياً.

استمر البنك بتطوير قنواته الالكترونية بأعلى درجات الجودة والسرعة والدقة، تلبيةً لاحتياجات عملاء الافراد، وتم اطلاق العديد من الخدمات الالكترونية منها؛ خدمة تسديد الفواتير عبر الصرافات الآلية بطريقة سهلة الاستخدام، بحيث تُمكن العميل من تسديد فواتيره المعرفة مسبقاً على نظام (e-FAWATEERcom)، كما تم تقديم خدمة تقييم تجربته العميل مع البنك والتي يستطيع العميل من خلالها تقييم خدمات البنك كما تم تطوير خدمة اتحاد موبايل (Etihad Mobile) بالإضافة خدمات التحويل المالية المحلية والدولية وخدمات البطاقات الالكترونية ودفع الفواتير، وتم اطلاق خدمة اتحاد موبايل على الاجهزة اللوحية (IPAD).

وتحقيقاً لمبدأ التواصل المستمر مع العميل فقد تم إشراك كافة عملاء الافراد بخدمة الرسائل القصيرة لاطلاعهم على كافة الحركات التي تحدث على حساباتهم أولاً بأول، مما ساهم ذلك بإضفاء شعور الأمان والرضا لهم.

المنتجات والخدمات المصرفية:

استمر البنك بتقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المنافسة وأهمها؛ منتج حسابات التوفير الذي يتميز بأهم الجوائز وأعلى فرص الربح بالإضافة الى ومنتج حسابات الرواتب بمزايا لا تضاهي كما قام البنك باطلاق خدمات ومنتجات مصرفية جديدة مبتكرة منها:

- منتج بطاقات (Visa Signature & Visa Infinite)، وهي عبارة عن بطاقات إئتمانية جديدة تعد من أعلى فئات البطاقات التي تقدمها شركة فيزا، لتلائم احتياجات العملاء وتلبي رغباتهم وتطلعاتهم، بالإضافة الى اصدار بطاقات (Infinite Visa) بالعملات الاجنبية الرئيسية لاتاحة الفرصة لهم في التمتع بقدرة شرائية استثنائية خلال رحلات السفر الى خارج المملكة.
- ميزة التقسيط الميسر عبر البطاقات الائتمانية (EPP Offline)، لتقسيط حركات الشراء المنفذة على البطاقة سواء كان محلياً او خارجياً.
- منتج البطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards)، ليقوم العميل من خلالها بشحن رصيد محدد مسبقاً ليتم استغلالها لاحقاً دون الحاجة لدفع اي مستحقات شهرية. حيث يتم استخدامها في عمليات الشراء المباشر او غير المباشر (Mail Order & Internet) أو في عمليات السحب النقدي سواء عن طريق الصراف الآلي أو اجهزة (POS).
- منتج قروض فريد من نوعه لتمويل عمليات شراء اليخوت (Yacht Loan) بهدف تقديم اقصى درجات الرفاهية لعملاء النخبة (Exquisite).
- منتجات لتمويل السيارات بأسعار فوائد منافسة واجراءات ميسرة.
- منتج الرواتب بمميزات خاصه وفريدة .

خدمات الشركات

١. تم اطلاق منتج القروض الممنوحه مقابل تحويل مستحقات العملاء من شركات الدفع عبر بطاقات الائتمان.
٢. إستمر البنك في تعزيز موقعه التنافسي ضمن القطاع المصرفي كأحد البنوك الرائدة على مستوى قطاع الشركات، حيث استمر البنك في نهجه الساعي إلى التميز في نوعية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة لهذا القطاع ضمن معايير الإستجابة السريعة، وتقديم الإستشارات

الضرورة للعملاء وتلبية إحتياجاتهم حسب المعايير والأسس المصرفية السليمة المستندة إلى الفهم الصحيح لبيئة الأعمال التي يعملون ضمنها.

٣. الاستمرار بتقديم إستشارات التحوط والمشتقات الحالية لعملاء دائرة الخدمات المصرفية للشركات، بهدف تخفيض المخاطر على أسعار العملات والفوائد والسلع الاساسية.

خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة

١. استمر البنك بتقديم خدماته لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بجودة وكفاءة عالية.
٢. الاستمرار في تعزيز الشراكه مع الشركة الاردنية لضمان القروض من خلال توقيع اتفاقيات جديدة، بهدف ضمان قروض المشاريع الناشئة، وذلك لتحفيز الرياديين وتمويل مشاريعهم وتقديم المساعدة لهم بكافة الطرق الممكنة. وقد كان بنك الاتحاد من أول البنوك التي بادرت بتوقيع هذا النوع من الاتفاقيات. هذا وقد تم تعزيز علاقتنا وشراكتنا مع الشركة الاردنية لضمان القروض من خلال برنامج تفويض الصلاحيات دون الرجوع للشركة ضمن حدود ائتمانيه متفق عليها مما ساهم في سرعة انجاز عمليات المنح بشكل ملحوظ.
٣. تم توقيع اتفاقية بين البنك وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة خلال عام ٢٠١٦، بهدف دعم الشركات الراغبة في الاستفادة من أنظمة الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة والتي سيتم تفعيلها خلال عام ٢٠١٧ من خلال منحهم قروض لهذه الغاية، وبحيث يتحمل صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة كافة الفوائد المترتبة على القروض الممنوحة لهذه الشركات وضمن قطاعات وشروط تم الاتفاق عليها.
٤. نظراً لكون البنك أحد أكثر البنوك فعالية باستغلال السقف الممنوح لغايات ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، تم رفع سقف الاتفاقية الموقعة مع شركة (OPIC)، بهدف التوسع في منح التسهيلات، تحقيقاً لاستراتيجيات البنك الهادفة الى تقديم الدعم الكافي لهذا القطاع وزياده حصه البنك السوقية.
٥. تم تفعيل الاتفاقية الموقعة مع البنك اللوروبي لإعادة الاعمار والتطوير (EBRD) للحصول على تمويل بغرض إعادة اقراضه لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة منخفض ومنافس.

٦. حرصاً من البنك على تحقيق الاستمرارية والدعم الفعال فقد واصل البنك وللعام الثالث على التوالي، باطلاق جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر المبادرة الرائدة التي تهدف لتكريم رواد الأعمال والاحتفال بانجازاتهم انطلاقاً من التزام البنك بدعم الحركة الريادية والشباب المبدع وبناء الأردن مشرق لنا وللأجيال القادمة حيث كان هنالك ٣ جوائز وهي جائزة أفضل شركة صغيرة أو متوسطة بقيمة ٢٥,٠٠٠ دينار وجائزة سيدة الأعمال بقيمة ٢٥,٠٠٠ دينار، إضافة الى جائزة الشركة الواعدة بقيمة ١٠,٠٠٠ دينار. ولقد تم زيارة كافة المتقدمين للجائزة لاستقطابهم وفتح حسابات لدينا.

دائرة الخزينة

- ١- تم طرح منتج يقوم بتزويد عملاء البنك بخيار الاستثمار في صناديق مشتركة، توفر لهم إمكانية الاستثمار في أي محفظة يرغب بها العميل. وتمتاز تلك الصناديق بأنها تحتوي على العديد من الأسهم والسندات المتنوعة بعوائد مقبولة ومخاطر متدنية حسب رغبة العميل.
- ٢- تم توفير أدوات استثمارية جديدة للعملاء تحقق لهم عائد سنوي ثابت ومتزايد في حال تم الاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، بالإضافة الى إمكانية تحقيق أرباح رأسمالية في حال بيع الاستثمار في السوق الثانوي وبعمولات مختلفة.
- ٣- تم توسيع مجال عمل وحدة الصرافة في بيع وشراء العملات وشحن النقد من وإلى الخارج، من خلال انشاء علاقات مع بنوك أجنبية وعربية جديدة، كما تم تلبية طلب السوق المحلي للذهب النقدي وانشاء علاقات مع أهم البنوك الأجنبية بالعالم لاستيراد الذهب، مما ساهم في زيادة القدرة التنافسية للوحدة في السوق المحلي.
- ٤- قام البنك من خلال دائرة المؤسسات المالية والعلاقات الخارجية باستلام جائزة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، باعتبار ان بنك الاتحاد من أكثر البنوك في الأردن نشاطاً في تنفيذ عمليات التجارة الدولية وللعام الثاني على التوالي.
- ٥- تم تطوير آلية عمل شركة الاتحاد للوساطة المالية وبما يواكب التغيرات في السوق المحلي من خلال تعديل السياسات والاجراءات المتبعة بالإضافة الى الهيكل الوظيفي الخاص بالشركة.

الخدمات المساندة

- ١- تم تطبيق مشروع تركيب وتشغيل أنظمة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية بقدرة ١١.١ ميغاواط بما يغطي احتياجات مبنى الإدارة العامة، ليكون بذلك أول بنك على مستوى المملكة يقوم ببناء وتشغيل محطة خاصة به لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بالاعتماد على نظام النقل بالعبور حسب كودة الجهد المتوسط الجديدة. وتأتي هذه الخطوة التي تمت بالتعاون مع شركة الوثبة للاستثمار، إحدى الشركات المحلية الرائدة في هذا المجال، في إطار حرص البنك على حماية البيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في جميع أعماله.
- ٢- حرصاً من البنك على توفير الخدمة المتميزة لعملائه، وتوفير سبل الراحة لموظفيه، تم تجهيز وتشغيل المواقف الالكترونية (Auto Park) مقابل مبنى الإدارة العامة والفرع الرئيسي للبنك.
- ٣- تم تطبيق مفهوم التميز التشغيلي (Operational Excellence) في جميع نواحي العمل وبالتعاون مع أحد أفضل المستشارين العالميين (ماكززي) في مجال البنوك لرفع مستوى الكفاءة بما يُحدث فرق إيجابي على سير العمل في البنك بشكل عام والفروع بشكل خاص، الأمر الذي مكّننا من تعزيز الميزة التنافسية للبنك في السوق.
- ٤- قام البنك من خلال إدارة الموارد البشرية:
 - عقد سبعة معارض توظيف خلال عام ٢٠١٦، منها ثلاثة معارض مع شركة أخطبوط (معرض في العاصمة عمان، وكان البنك الراعي الرسمي له، معرض في مدينة إربد ومعرض خاص لذوي الاحتياجات الخاصة)، كما تم عقد معرض وظيفي مع وزارة العمل وقد استهدف أيضاً ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة الى المعرض الذي تم عقده مع الجامعة الألمانية الأردنية. وقد ساهمت تلك المعارض بشكل ايجابي بمجملها، في التعريف عن بنك الاتحاد وزيادة قاعدة بيانات التوظيف الخاصة بالبنك ناهيك عن استقطاب فئة الشباب ذوي المؤهلات والخبرات المستهدفة.
 - سعيّاً من البنك لبناء قدرات موظفيه وتطويرهم ليتمكنوا من أداء اعمالهم بشكل فعال، تم توفير ما يقارب (٢٥٠٠) فرصة تعليمية لهم وبنسبة زيادة حوالي (٩%) عن العام الماضي.
- ٥- تم تحديث أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (AML Profiling Filtering) من قبل دائرة المخاطر، وتم تعديل آلية احتساب (Risk Scoring) للعملاء بهدف مراجعة عملياتهم المالية وخاصة حاملي الجنسيات عالية المخاطر.

٦- قامت دائرة أمن المعلومات بالإنتهاء من تنفيذ مشروع أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS) والحصول على شهادة الإمتثال للمعايير الأمنية (PCI-DSS V3.1)، والتي تكفل الحماية للمتعاملين ببطاقات الدفع والإلتزام بفضل إعتمادها المزيد من إجراءات الموثوقية والحماية.

المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد

عاماً بعد عام، يزداد إيمان "بنك الاتحاد" بمسؤوليته الاجتماعية وتبنيه لمبادرات جديدة مليئة بالشغف والعطاء وهادفة لدعم المجتمع المحلي، مبلوراً دعمه ضمن محاوره الأساسية التي تشمل الشباب والتعليم، والتمكين والريادة، والفن والثقافة.

على مدار العام السابق ٢٠١٦، واصل "بنك الاتحاد" تركيزه على تقديم الدعم المستدام للعديد من المبادرات والفعاليات إلى جانب تلك المتعلقة بالحملات التوعوية الوطنية والعمل الخيري الإنساني، تاركاً بصمة واضحة وملموسة على جميع فئات المجتمع الذي ينتمي إليه، مترجماً بذلك شعاره كونه "الخيار المشرق" لجميع أبناء مجتمعه.

الشباب والتعليم.. تمكين الأجيال الشابة لبناء مستقبل مشرق

أتاح البنك الفرصة أمام عدد من الطلبة لاستكمال تعليمهم الجامعي من خلال تقديمه منحة دراسية، تضمنت ست منح دراسية للأيتام من خلال دعمه لـ "صندوق الأمان لمستقبل الأيتام"، ومنح دراسية أخرى في جامعة بير زيت في الضفة الغربية، بالإضافة إلى منح دراسية لمدرسة اليوبيل، التي تهدف لتوفير فرص تعليمية متكافئة للطلبة المتفوقين تحفزهم على الإبداع وتعدّهم ليكونوا قادة المستقبل، ومنح دراسية في جامعة "كولومبيا"، ومنحة دراسية جزئية في معهد الإعلام الأردني التي تم من خلالها تقديم منحة لصحفية لاستكمال دراستها، إلى جانب دعمه للعديد من الفعاليات التي أقامتها مدرسة "البكالوريا" خلال العام الماضي، وأبرزها "الماراثون الثامن" و"جائزة التفوق الأكاديمي" ومؤتمر نموذج الأمم المتحدة (AMMUN)، فضلاً عن تقديم الدعم المادي للمساهمة في بناء مبنى كلية البكالوريا الجديد IB Collage.

كما استمر البنك في تقديم دعمه لمؤسسة "إنجاز"، التي تعمل على تطوير مهارات الطلبة في سنوات دراستهم النهائية في المدارس والجامعات من أجل تأهيلهم لدخول سوق العمل، كما دعم مؤسسة "رنين" من خلال مساهمته في نشر برنامجها "القصة المسموعة وسيلة تعليمية" كوسيلة تعليمية للأكفاء في ثماني مدارس في المملكة، حيث يعمل هذا البرنامج على تنمية مهارة الاستماع لدى

الأطفال باستخدام الفنون السمعية والبصرية والأدائية، في حين تابع دعمه لمشروع البنك المركزي، "نشر الثقافة المالية المجتمعية" بين طلبة المدارس، وبرنامج "اعزف في مدرستي" لتعليم الموسيقى لطلبة المدارس الحكومية، إلى جانب مواصلة شراكته الاستراتيجية مع متحف الأطفال - الأردن عبر دعمه لبرنامج "أعيادنا" الذي يتيح الفرصة لكافة الأطفال للاحتفال بالمناسبات الوطنية والأعياد المختلفة.

وبالإضافة لكل ما سبق، قام البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات لعدد من المدارس في المملكة مثل مدرسة "الجالية الدولية" و"الأكاديمية الدولية" و"راهبات الناصرة"، و"المشرق" و"الأهلية للبنات" و"كينغز أكاديمي"، فضلاً عن دعم جائزة الحسن للشباب.

التمكين والريادة.. الإيمان بضرورة تعزيز الريادة وتطوير الإبداع لدى الشباب الأردني

دعا البنك ١٥ ريادياً لحضور فعاليات مؤتمر "تمكين رقمنة الاقتصاد لتحويل المجتمعات إلى أمم ذكية"، الذي عقدته جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج) بالتعاون مع المنتدى العالمي للعلوم والتكنولوجيا السنغافوري، فضلاً عن منحه ٢٠٠ متطوع في المبادرات الخيرية المختلفة الفرصة لحضور فعاليات مهرجان "الفكر الجديد".

ودعم البنك فعالية "Startup Huddle Amman"، والتي تعدّ مبادرة عالمية تطبّق للمرة الأولى في الأردن من خلال "مركز الملكة رانيا للريادة" و"The Global Entrepreneurship Network"، حيث تقوم على مبدأ التطوير والمنافسة بين عدة مجموعات شابة ضمن فئات عمرية مختلفة لتمكينهم وتدريبهم من خلال تنظيم ورش عمل، إلى جانب دعمه لأصغر رائد أعمال في الأردن، ليث مرار الذي أسس شركته الخاصة بعمر ١٠ سنوات، حيث تم منحه جائزة تقديرية خلال حفل الجائزة السنوية الثالثة للشركات الصغيرة والمتوسطة للعام ٢٠١٦. وقام البنك بدعم الريادية تالا نصراوين صاحبة فكرة مشروع "سولار بيزوكلين" وشريكها ماهر ميمون اللذين حصلوا على براءة اختراع لطريقة التنظيف الذاتي للألواح الشمسية المولدة للطاقة بهدف إزالة الغبار المتراكم عليها، حيث تم دعمها لحضور "قمة ريادة الأعمال العالمية" التي أقيمت في الولايات المتحدة في "Valley Silicon"، بالإضافة إلى مشاركتها في مسابقة جامعة هارفرد السنوية، كما تم دعم الريادي كمال الحمود صاحب مشروع "آستر" الذي يعدّ أول مشروع في الشرق الأوسط يعمل على تقديم خدمة زراعة الحدائق على سطح المباني السكنية والتجارية لتجميلها وتم دعمه لتمكينه من المشاركة في مسابقة Global Inclusion Awards 2016 في السويد.

وقدّم البنك دعمه المادي لمؤسسة "لومينوس للتعليم" التي أطلقت مشروع "شمال ستارت" في محافظة إربد بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن، بهدف تنمية الاقتصاد المحلي في قطاعي الصناعة والخدمات، كما ساهم في تجهيز مكتب مؤسسة "صداقة لتدريب وتعزيز المرأة" الجديد، بالإضافة إلى مشاركته في معرض التوظيف الذي أقامته شركة "أخطبوط"، إلى جانب رعايته للقاء سيدات الأعمال الأعضاء في الغرف الصناعية الأردنية.

وفي السياق نفسه، دعم البنك مؤسسة نهر الأردن، التي تُعنى بإطلاق مشاريع اجتماعية واقتصادية متعددة تعزز مهارة المرأة في إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية وتعمل على توفير فرص عمل لها، وجمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية، وغيرها من الهيئات والمنظمات التي تسعى إلى تمكين الشباب الأردني وتعزيز روح الريادة والابتكار لديهم.

الفن والثقافة .. إشراقة المجتمع تبدأ من حضارته وإنفتاحه على مختلف الثقافات

استمر البنك في إتاحة مسرح "حليم سلفيتي" مجاناً، دعماً للفعاليات الموسيقية والفنية والمواهب الإبداعية، كما قدّم دعمه لمؤسسة "أصدقاء مهرجانات الأردن" التي استضافت عدداً من العروض الفنية العالمية، وأبرزها عرض "بوليوود" الموسيقي الراقص "تاج إكسبريس Taj Express"، وحفل الفنان اللبناني مارسيل خليفة، والعرض الفني الراقص للفرقة التركية "نار الأناضول The Fire of Anatolia"، كما جدّد اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعها بجمعية الأوركسترا الأردنية الوطنية والتي تعدّ من أهم المعالم الموسيقية في المملكة.

ورعى البنك كلاً من المشروع الثقافي الفني الموسيقي "التوسع إلى الداخل"، والذي أطلقته الفرقة الأردنية "أوتوستراد" بهدف إحياء الأغاني التراثية في الأردن، وجوقة "دوزان وأوتار" خلال مشاركتها في مسابقة "الجوقات العالمية" التي فازت فيها بميداليتين ذهبيتين، فضلاً عن دعم مسرحيات الدكتورة المخرجة مجد القصص وأبرزها "الحب في زمن الحرب" (أن تكون عنترة)، إلى جانب مشروع "العنود" لتصميم أزياء الدمى الذي شارك فيه ٤٠ مصمم من الأردن ولبنان.

وقدّم البنك منحتين دراسيتين لطالب وطالبة من المعهد الوطني للموسيقى لمتابعة دراستهما، كما دعا كبار عملائه من الجالية الشركسية إلى الحفل الموسيقي الذي نظّمته مدارس الأمير حمزة لفرقتها

"Elbrus Circassian Dance Troup"، في حين وقّر الدعم المادي لرعاية موسيقيي الرابطة العربية للنساء الموسيقيات، إلى جانب دعمه المادي المستمر للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.

وإلى جانب ما ذكر، دعم البنك عدداً من الجهات والفعاليات الفنية والثقافية هي مهرجان "أيام سينمائية" في فلسطين، ومنتدى الفكر العربي، ومؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات، وجمعية بيت الثقافة والفنون، بالإضافة إلى جمعية المعهد الملكي للدراسات الدينية.

الحملات والفعاليات الوطنية ... الإيمان بأهمية نشر الوعي للارتقاء بمجتمعنا

واصل البنك خلال العام الماضي تعزيز مساهماته في الحملات الوطنية والفعاليات التوعوية التي تعمل على زيادة وعي المجتمع بمختلف القضايا والمجالات، وأبرزها برنامج "مليون شجرة"، وبرنامج "القافلة الخضراء"، من ضمن برامج العربية لحماية الطبيعة، وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة المرتبطة بالبيئة الخضراء والحفاظ على الأرض، كما قدّم دعمه المادي للجمعية الوطنية للمحافظة على البترا، بهدف ضمان استمرارية أنشطتها التي تعنى بالمحافظة على الموروث الحضاري لمدينة البترا الأثرية، وبناء نواة من أبناء المجتمع المحلي لحمل فكرة ومفهوم أهمية المحافظة على المدينة الوردية كواحدة من مواقع التراث العالمي. فضلاً عن إتاحة المجال أمام ٢٥٠ طالبة من عدة مدارس حكومية في المملكة لحضور مباريات بطولة كأس العالم للسيدات تحت ١٧ سنة - الأردن ٢٠١٦.

العمل الخيري الإنساني ... إشراقة الأمل والعطاء في حياة الأقل حظاً

واصل البنك مساعيه لنشر روح الخير والعطاء التي تتجلى في شهر رمضان بين أفراد المجتمع، من خلال تبنيه للعديد من المبادرات والنشاطات الخيرية والإنسانية التي تهدف بعضها إلى إدخال الفرحة لقلوب الأطفال الأيتام والأقل حظاً، ومنها رعاية مأدبة إفطار في "متحف الأطفال-الأردن" لـ ٢٠٠ طفل من الأيتام، وتنظيم إفطار رمضاني في مركز هيا الثقافي لمجموعة من الأطفال الأقل حظاً، في حين توجّهت مبادراته الأخرى إلى محاربة الجوع وتعزيز مفهوم التكافل، من خلال تعاونه مع "تكية أم علي" لتقديم ١٠٠ طرد من طرود الخير ليتم توزيعها على ١٠٠ أسرة عفيفة عبر جمعية "الحياة إرادة" الخيرية في ماركا.

ولم يتوانَ البنك عن دعم مجموعة متنوعة من المؤسسات الخيرية غير الربحية على مدار العام، وخاصةً تلك التي تُعنى بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم للفئات الأقل حظاً، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، ومبرة أم الحسين، وجمعية الأسرّة البيضاء لرعاية المسنين، وبنك الملابس الخيري التابع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، وجمعية الأيدي الواعدة، ونادي سمو الأمير علي بن الحسين للصم، والجمعية الأردنية لرعاية الأرامل والأيتام، وجمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحيد وغيرها.

وبمجممله بلغت التبرعات والرعايات خلال عام ٢٠١٦ (٥٧٨,٣٠٨) دينار تم دفعها للجهات التالية:

دعم المؤسسات الطبية والوطنية	١٣٢,١٠٠ دينار
دعم المؤسسات التعليمية	١٦٠,٤٧٨ دينار
دعم المؤسسات الثقافية والفنية	١٨٠,٤١٩ دينار
دعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية وذوي الاحتياجات الخاصة	١٠٥,٣١١ دينار
المجموع	<u>٥٧٨,٣٠٨ دينار</u>

قرر مجلس الادارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٧، التوصية الى الهيئة العامة برفع رأس مال بنك الاتحاد من (١٢٥) مليون سهم/ دينار الى (١٦٠) مليون سهم/ دينار عن طريق الاكتتاب الخاص لمساهمي البنك وبقيمة اسمية دينار للسهم الواحد مضافاً اليها علاوة اصدار (٢٥٠) فلس، ودعوة الهيئة العامة لاجتماع غير العادي للانعقاد بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٩ لمناقشة الاقتراح المقدم من مجلس الادارة حول رفع رأسمال الشركة.

حضرات السادة المساهمين

بناءً على نتائج الأعمال المتحققة، يقترح مجلس الإدارة على هيئتكم العامة الموقرة الموافقة على توزيع صافي أرباح العام قبل الضريبة والرسوم البالغة ٤١,٧٢٨,١٨٥ دينار على النحو التالي:

صافي ربح السنة قبل الضريبة	<u>٤١,٧٢٨,١٨٥ دينار</u>
احتياطي قانوني	٤,١٩٢,٨٧٤ دينار
إحتياطي إختياري	٤,١٥٥,٦٥٤ دينار
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	١,٢٦٠,٨٥٧ دينار
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠ دينار
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	١٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار
ضريبة الدخل	١٢,٤٩٢,٣٦٣ دينار
أرباح مدورة	<u>٧,٠٧١,٤٣٧ دينار</u>
المجموع	<u>٤١,٧٢٨,١٨٥ دينار</u>

الخطط المستقبلية والإستراتيجية

خلال العام القادم، سيستمر البنك في نهجه نحو التميز بالتركيز على تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية، وزيادة حصة البنك السوقية، والإستمرار في التوسع بالفروع. ولتحقيق ذلك سيقوم البنك بزيادة رأسماله استكمال اجراءات الاكتتاب الخاص لرفع زيادة رأس مال البنك من (١٢٥) مليون دينار الى (١٦٠) مليون دينار وذلك بعد ان قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٩ بالموافقة على زيادة رأس المال بمقدار (٣٥) مليون سهم لمساهمي البنك وبقيمة اسمية دينار للسهم الواحد مضافاً إليها (٢٥٠) فلس علاوة إصدار، لتصبح حصيلة الإصدار (٤٣.٧٥٠) مليون دينار.

خدمات التجزئة والفروع:

سيركز البنك على تطوير مستوى الخدمة والكفاءة في العمليات. والتوسع في شبكة الفروع الداخلية للبنك وذلك بافتتاح (٨) فروع جديدة ليصل مجموع الفروع الى (٤٩) فرعاً، كما سيتم زيادة الصرافات الآلية الى (٢٠) صراف آلي ليبلغ مجموعها خلال العام المقبل (١٠٠) صرافاً آلياً. وفيما يتعلق بالخدمات الالكترونية سيتم اطلاق خدمات جديدة على الصرافات الآلية، وخدمات جديدة تتعلق بالبطاقات الائتمانية. وازضافة خدمة خاصة لها على القنوات الالكترونية. كما سيتم اطلاق خدمات الدفع عن طريق الهاتف النقال، واطلاق خدمة تحويل الاموال الى بطاقات الفيزا الكترون والبطاقات المدفوعة مسبقاً. وجاري العمل على ربط المنتجات بالقنوات الالكترونية والتركيز على ادارة اداء المنتجات. وفيما يتعلق بتطوير مركز الخدمة الهاتفية (Call Center)، سيتم رفع مستوى الخدمات المقدمة من خلال زيادة الكادر المؤهل تطوير النظام المعمول به حالياً.

خدمات الشركات:

سيركز البنك على التوسع في خدمات التمويل التجاري وخدمات ادارة النقد وسيستمر بتمول القطاعات الحيوية مثل قطاعات الطاقة المتجددة والمياه هذا وسيتم التركيز على تحسين نوعية المحفظة الائتمانية مع مراجعة التقييم الائتماني للعملاء بشكل اكثر فعالية خاصه مع تطبيق معيار IFRS9 . وربط ذلك بنظام الربحية كأساس لإدارة الحسابات، بما يضمن من تحسين العائد على المحفظة الائتمانية بشكل عام.

خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة

١. سعياً من البنك في تقديم خدماته الى أكبر شريحة ممكنة من عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وحسب افضل الممارسات البنكية، سيتم اطلاق مركز أعمال جديد خاص لهم بمنطقة المقابلين.
٢. اطلاق منصة الكترونية مبتكرة (SME Accelerate) بالتعاون مع احدى الشركات العالمية والتي ستكون الدليل الشامل والمنظم للخدمات غير المالية التي يقدمها البنك لعملاءه وغير عملاءه من الشركات الصغيرة والمتوسطة.
٣. الاستمرار بالعمل على تطوير الخدمات الالكترونية مما يعزز علاقتنا مع عملائنا لنكون لهم الخيار الاول لكافة القنوات الالكترونية المتاحة وبما يساهم في تقديم أفضل الخدمات المصرفية.
٤. تطوير منتجات جديدة متخصصة لخدمة قطاعات محددة بما يتلائم مع الاحتياجات التمويلية ومتطلبات هذا القطاع.

دائرة الخزينة

التوسع في الخدمات والمنتجات لتشمل استثمارات في أسواق عالمية جديدة، وإدخال منتجات جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء، من خلال تطبيق نظام خاص يُمكن العميل من معرفة توزيع وأداء المحفظة الاستثمارية الخاصة به. كما سيتم تطوير قنوات تُمكن العميل من التداول إلكترونياً (Online Trading) للعديد من الخدمات المقدمة.

الاستمرار في إنشاء علاقات جديدة مع بنوك مراسلة للتعامل بالذهب النقدي، بهدف الحصول على أسعار أفضل لتوسيع قاعدة العملاء في السوق المحلي.

سيتم إطلاق خدمات جديدة في السوق الأردني وتوقيع خدمة الحوالات الإلكترونية من عدة دول، من خلال أحد أكبر البنوك ، لإستقبال حوالات المغتربين الأردنيين وبأسعار منافسة.

الخدمات المساندة

سيقوم البنك من خلال دائرة أنظمة المعلومات بتطبيق مشروع (Data Warehouse)، والذي يهدف إلى وضع جميع البيانات والمعلومات التاريخية من الأنظمة المختلفة على قاعدة بيانات مركزية مما يساهم في تحسين مقدرة دوائر البنك من إستخراج البيانات بسهولة ويسر. كما سيتم تطبيق نظام (Middleware) والذي يهدف إلى ربط جميع الأنظمة المختلفة الحالية والجديدة في البنك ليتم الإتصال بينهم من خلال هذا النظام، الأمر الذي سوف يساهم على توفير الوقت بشكل كبير.

يقوم البنك بمراجعته شامله للتكنولوجيا تشمل تطوير تقييم الانظمة لضمان الامن والحمايه وتطوير قدرات الانظمة للقيام باعمال البنك بكفاءه وفاعليه اكبر مع امكانيه تقديم افضل الخدمات الالكترونية للعملاء.

بعد الانتهاء من المرحلة الاولى من مشروع الطاقة الشمسية، سيتم ستطبيق المرحلة الثانية منه، والتي سوف تولد ما مقداره (٢.٧) ميغاواط. مما سيساهم ذلك في انخفاض فاتورة الكهرباء بشكل كبير والحد من الأثر البيئي في المنطقة.

سيتم تطبيق نظام لتفعيل آلية المطابقة الآلية لتوقيع العملاء على الشيكات الواردة عبر نظام المقاصة الالكترونية. بالإضافة الى تطوير آلية الموافقة الائتمانية على شيكات المقاصة الواردة بهدف السرعة والدقة في تنفيذ القرار وبما يخدم العملاء بشكل أفضل.

ومن خلال دائرة مخاطر الائتمان، ستقوم باستكمال تنفيذ المرحلة الاخيرة من مشروع نظام ادارة الائتمان وأتمتة آلية منح القروض (Loan Origination System, RCM & CCM)، والذي يهدف الى أتمتة عملية منح القروض بدءاً من طلب المنح وصولاً الى تنفيذ القرض وإيداعه في حساب العميل آلياً. ومن خلال إدارة الإمتثال بمختلف أقسامها، سيتم بالإنتهاء من تطبيق نظام (FATCA) لإستيفاء المتطلبات القانونية الخاصة بالإبلاغ عن العملاء حاملي الجنسية الامريكية وفقاً لمتطلبات القانون.

كما سيتم من خلال دائرة مكافحة غسيل الأموال، اجراء تقييم ذاتي وفقاً لدرجة المخاطر (RBA) ولكافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، وذلك من خلال تقييم وفهم تلك المخاطر. كما سيتم البدء بخطة عمل لمشروع (GOAML) وهو نظام الإخطار والتحليل المالي المُعد من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات (UNODC) والتي تعتبر منظومة فنية واجرائية معمول بها في العديد من دول العالم.

الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية

المؤسسية

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ١%

الجهة المستفيدة	أسمهم مرهونة	النسبة %	عدد الأسهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١	الجهة المستفيدة	أسمهم مرهونة	النسبة %	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	اسم المساهم
								كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن ٥%:
		٢٢.١	٢٧,٥٧٢,٤٦٩			٢٢.١	٢٧,٧٧٣,٥١١	بنك لبنان والمهجر
بنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية	٥٣٥,٠٠٠	١.٠	١,٣٠٦,٨٧٣	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥.١	١٨,٨٤٦,٧٣٩	RS FINANCE
		١٤.٨	١٨,٥٠٥,٠٧٢			١٤.٨	١٨,٥٠٥,٠٧٢	شركة سيرت سيكيوريتيز انترناشيونال ان في
بنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية	٣,٨٦٧,٢٤٦	٧.٨	٩,٧٩٩,٢٣٧	بنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية	٣,٨٦٧,٢٤٦	٧.٩	٩,٩٢٨,٠٣٦	عصام حليم جريس سلفيتي
		٥.٥	٦,٨١٨,١٨١			٥.٥	٦,٨١٨,١٨١	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية
		٥.٣	٦,٦١٩,٦٩٧			٥.٣	٦,٦١٩,٦٩٧	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
		٥.٠	٦,٢١٢,٨٦٢			٥.٠	٦,٢١٢,٨٦٢	رؤوف جريس صالح سلفيتي
								كبار مالكي الأسهم الذين تقل نسبة مساهمتهم عن ٥% واكبر من ١%:
		٢.٦	٣,٢٥٧,٨٤٢			٢.٨	٣,٥٣٦,٦٠٠	شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية
		٢.٠	٢,٥٥١,٥٣٧			٢.٢	٢,٥٥١,٥٣٧	الشركة المركزية للتجارة والمركبات
		١.٨	٢,٢٨٩,٧٩٧			١.٨	٢,٢٨٩,٧٩٧	سامية سليمان يوسف سكر
		٠.٦	٧٦٨,٨٤٣			١.٦	١,٩٩٠,٣٠٠	صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد
		١.٢	١,٤٧٣,٣٣٩			١.٢	١,٤٧٣,٣٣٩	بنك لبنان والمهجر للاعمال
		١.١	١,٣٣١,٧٠٩			١.٢	١,٤٦٦,٣٦٥	سامية حليم جريس سلفيتي

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

كما في عام ٢٠١٥				كما في عام ٢٠١٦				جنسية العضو	تاريخ التعيين	الاسم
المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة	المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة			
			٩,٧٩٩,٢٣٧				٩,٩٢٨,٠٣٦	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	عصام حليم سلفيتي
١٢,٠٨٩,٠٣٤	٢,٢٨٩,٧٩٧			١٢,٢١٧,٨٣٣	٢,٢٨٩,٧٩٧			اردنية	-	سامية سليمان سكر (زوجته)
٨١,٥٧١			٨١,٥٧١	٨١,٥٧١			٨١,٥٧١	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
			١٨,٥٠٥,٠٧٢				١٨,٥٠٥,٠٧٢	هولندية	٢٠١٥/١٢/٢٠	شركة سيرت سكيوريتيز انتر ناشيونال ان في ويمثلها: د. ادريس محمد الورفلي
١٨,٥٠٥,٠٧٢				١٨,٥٠٥,٠٧٢				ليبي	-	
			٦,٦١٩,٦٩٧				٦,٦١٩,٦٩٧	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:
								اردني	-	-فادي عبدالوهاب ابو غوش اعتبارا من ٢٠١٦/٦/٥
٦,٦١٩,٦٩٧				٦,٦١٩,٦٩٧				اردني	-	-رمزي روجي قاسمية لغاية ٢٠١٦/٧/٣١
			٦,٥٠٦				٦,٥٠٦	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	شركة إثمار للتزويد ويمثلها:
٦,٦١٩		١١٣		٦,٦١٩		١١٣		المانية	-	عماد محمد عبد الخالق
٦٠٢,٩٥٣			٦٠٢,٩٥٣	٦٠٢,٩٥٣			٦٠٢,٩٥٣	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	باسم عصام سلفيتي
١٣,٠١٤			١٣,٠١٤	١٣,٠١٤			١٣,٠١٤	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	مغيث غياث سختيان
٤,٠٠٠			٤,٠٠٠	٤,٠٠٠			٤,٠٠٠	اردنية	٢٠١٥/١٢/٢٠	رنا جميل عبادي
٨,٣٧٧			٨,٣٧٧	٢١,٩٠٧			٢١,٩٠٧	اردني	٢٠١٥/١٢/٢٠	رياض عبد المحسن الدجاني
٥,٠٠٠			٥,٠٠٠	٥,٠٠٠			٥,٠٠٠	ليبي	٢٠١٥/١٢/٢٠	سامي محمد المبروك
				١٠,٠٠٠			١٠,٠٠٠	اردني	٢٠١٦/١٢/١٣	جبرا "رجا يعقوب" غندور
٤,٠٠٠			٤,٠٠٠					اردنية	-	لينا مظهر عناب لغاية ٢٠١٦/٦/١

وفي خلاف ما ورد في الجدول أعلاه لا يوجد سيطره من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة.

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

عصام حليم جريس سلفيتي: رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس كلاً من لجنة الإدارة ولجنة التحكم المؤسسي، وعضو في اللجنة الاستراتيجية

تاريخ الميلاد: ١٩٤٤

الشهادة العلمية: حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد ١٩٦٧ الجامعة الأمريكية - بيروت

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الإتحاد من ١٩٩٧/٦ ولتاريخه.
- رئيس هيئة مديري شركة الإتحاد للوساطة المالية من ٢٠٠٦/٠٢ - ولتاريخه.
- مدير عام بنك الإتحاد من ١٩٨٩/٠٧ - ٢٠٠٨/٠٧.
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من ١٩٨٦/١٠ - ١٩٨٩/٦.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للاستثمار.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.

"محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة: نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام ١٩٧٤.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والاستثمار منذ عام ١٩٧٥ وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام ١٩٧٤.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.

د. ادريس محمد الإحيمر الورفلي: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في كلاً من لجنة التدقيق واللجنة الاستراتيجية ولجنة التحكم المؤسسي

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة " في مجال تقييم المخاطر المصرفية "

الخبرات العملية:

- مدير ادارة المخاطر لمصرف الوحدة من (٢٠٠٧-٢٠١١).
- مدير ادارة الرقابة على المصارف والنقد " في مصرف ليبيا المركزي " لغاية ٢٠١١/١١.
- رئيس لجنة ادارة أزمة السيولة " مصرف ليبيا المركزي " لغاية ٢٠١٢/٥.
- رئيس مجلس ادارة مصرف الأمان للتجارة والاستثمار الى ٢٠١٢.
- مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه.
- مدير عام جناح الرقابة المصرفية " مصرف ليبيا المركزي " حتى تاريخه.
- استاذ ادارة الائتمان وادارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ حاليا.
- عضو مجلس ادارة مصرف الادخار والاستثمار العقاري .
- عضو مجلس ادارة مصرف الواحدة ٢٠١٤.
- عضو لجنة ادارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي .
- عضو مجلس ادارة المؤسسة الليبية للاستثمار حتى تاريخه.
- عضو مجلس ادارة المحفظة الاستثمارية الطويلة المدى حتى تاريخه.

فادي عبدالوهاب عبد الفتاح أبو غوش: (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة الامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٧٩

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة آل البيت ٢٠٠١.
- مدقق داخلي معتمد CIA - معهد المدققين الداخليين العالمي IIA.
- مدقق قانوني أردني مجاز JCPA.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم التدقيق الداخلي في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.
- عضو مؤسس وهيئة ادارة جمعية التدقيق الداخلي الاردنية IIA Jordan.
- عضو مجلس ادارة شركة شيركو للأوراق المالية - سابقاً.

عماد محمد عبد الخالق: (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت، وعضو في لجنة التدقيق ولجنة ادارة المخاطر

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

الشهادة العلمية:

حاصل على بكالوريوس رياضيات عام ١٩٨٧ من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:

- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ – المانيا آخرها مدير إقليمي أول (١٩٩٠-٢٠٠٥).
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام ٢٠٠٥ ويشغل منصب عضو مجلس إدارة.
- عضو مجلس إدارة في شركة آسيا للتأمين كردستان – العراق.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين – اليمن.
- عضو في اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS)/ البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.
- نائب رئيس الاتحاد للاتحاد الأردني لشركات التأمين (٢٠٠٩- ٢٠١٠).

باسم عصام حليم سلفيتي: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس كلاً من لجنة إدارة المخاطر واللجنة الاستراتيجية، وعضو في لجنة الامتثال ولجنة الادارة ولجنة

الترشيحات والمكافآت

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٠.
 - وبكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٩٣.
- ## الخبرات العملية:

- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK (٢٠١٣-٢٠١٧).
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الاوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (٢٠٠٦ – ٢٠١٣).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley &Co. London UK) (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (١٩٩٤ – ١٩٩٨).

مغيث غياث منير سختيان: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة ادارة المخاطر واللجنة الاستراتيجية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣

الشهادات العلمية:

- حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية – Rensselaer Polytechnic Institute , New York عام ١٩٩٤.
- وماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام ٢٠٠١.

الخبرات العملية:

- عضو منتدب لشركة GMS Spealized services (٢٠١٣- وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA (٢٠٠٠-٢٠٠٣).
- عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سحتيان القابضة GMS Holdings.
- عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سحتيان الدولية MSI .
- عضو مجلس ادارة شركة انهام والشركات التابعة لها ANHAM FZCO.
- عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings.
- عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للابحاث - الشرق الاوسط Columbia University Middle East Research Center.
- نائب رئيس مجلس الادارة لشركة الاتحاد للنقلات UCT.

رنا جميل سعيد عبادي: (عضو غير تنفيذي، مستقل)

عضو في كلا من لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي ولجنة الامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

الشهادة العلمية:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول " موبينيل " - مصر.
- كما شغلت عدة مناصب في نفس الشركة منذ تعيينها:
- نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من ٢٠٠٩/٤ ولغاية ٢٠١١/١٢.
- نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من ٢٠٠٧/١ ولغاية ٢٠٠٩/٤.
- المدير المالي التنفيذي من ٢٠٠٢/٦ ولغاية ٢٠٠٦/١٢.
- مدير مالي للشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من (١٩٩٥ - ١٩٩٧).
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من (١٩٩٥ - ١٩٩٨).

رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني: (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق، وعضو لجنة التحكم المؤسسي ولجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ الميلاد: ١٩٤٠

الشهادات العلمية:

- حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول / شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - حائز على عضوية جمعية المحاسبين الأمريكية CPA.
 - مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.
- الخبرات العملية:

- الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الامناء - مستشفى العيون - القدس / سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف / القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقاً.

سامي محمد عبدالله المبروك: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإمتثال، وعضو في لجنة إدارة المخاطر ولجنة الادارة

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
- وبكالوريوس في الإقتصاد.

الخبرات العملية:

- رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى في شركة سيرت سكيورتيز انترناشيونال.
 - رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى.
- عضوا في عدة مجالس ادارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس ادارة الشركة الليبية للإستثمار، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حالياً.

جبرا " رجا يعقوب" جبرا غندور: (عضو غير تنفيذي - مستقل)

تاريخ الميلاد : ١٩٦٢

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية
وبكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الادارة في بنك لندن والشرق الاوسط منذ ٢٠١٥ ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٦.
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام ٢٠١٢.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٦

البيان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات	سفر وإقامة	مكافآت ٢٠١٥ المدفوعة خلال عام ٢٠١٦
السيد عصام حلیم سلفيتي	0,000	٢٤,000		٣٦٠,000
السيد محمد نبيل حمودة	0,000	٤٠,٧٥٠		
مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	0,000	٣١,٢٥٠		
السيد باسم عصام سلفيتي	0,000	٣٣,000	١٨,٧٧٠	
السيد مغيث غياث سختيان	0,000	٣٧,000		
السيد سامي محمد المبروك	0,000	٢٨,000	٨,٤٠٠	
السيد عماد محمد عبد الخالق	0,000	٣١,000		
السيد رياض عبد المحسن الدجاني	٣,٣٣٣	٣٢,000		
السيد ادريس محمد الورفلي	٨٣٣	٢٧,000	١٤,0٢٨	
السيدة رنا جميل عبادي		٢٧,000	١٠,٨٦٠	
الفاضلة ليلى مظهر عناب		١٧,٦٤٠		
السيد محمد عبدالعزيز الشامي	١,٦٦٧			
السيد عوني موسى الساكت	0,000			
السيد فهد بن محمود ملحس	١,٦٦٧			
السيد محمد نايف البطاينة	0,000	٢٥٠		
السيد احمد فرج الفرجاني	٢,000			
المجموع	00,000	٣٣٠,٨٩٠	0٢,00٨	٣٦٠,000

* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام ٢٠١٦

تاريخ الإستقالة	إسم العضو
٢٠١٦/٠٦/٠١	لينا مظهر حسن عناب
٢٠١٦/٠٧/٣١	رمزي قاسمية ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

١- مجلس الإدارة: ٧ إجتماعات

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
عصام سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	٧
"محمد نبيل" حمودة	نائب رئيس مجلس الإدارة	٤
د. إدريس الورفلي ممثل شركة سيرت سيكيورتيز انترناشونال	عضو	٧
فادي ابو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	٣
عماد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد	عضو	٧
باسم سلفيتي	عضو	٧
مغيث سختيان	عضو	٣
رنا عبادي	عضو	٤
رياض الدجاني	عضو	٧
سامي المبروك	عضو	٧
رمزي قاسمية ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٦/٠٧/٣١	عضو	٣
لينا عناب لغاية ٢٠١٦/٠٦/٠١	عضو	٣

٢- لجنة التدقيق: ١٠ إجتماعات

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
رياض الدجاني	رئيس اللجنة	١٠
رنا عبادي	عضو	٥
فادي ابو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	٢
د. إدريس الورفلي ممثل شركة سيرت سيكيورتيز انترناشونال	عضو	٥
رمزي قاسمية ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية ٢٠١٦/٠٧/٣١	عضو	٧
عماد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد	عضو	٣

٣- لجنة التحكم المؤسسي : ١ إجتماع

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
عصام سلفيتي	رئيس اللجنة	١
رياض الدجاني	عضو	١
د. إدريس الورفلي ممثل شركة سيرت سيكيورتيز انترناشونال	عضو مراقب	-
رنا عبادي	عضو	-

٤- لجنة إدارة المخاطر: ٤ إجتماعات

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
باسم سلفيتي	رئيس اللجنة	٤
عماد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد	عضو	٤
سامي المبروك	عضو	٣
مغيث سختيان	عضو	٢

٥- لجنة ادارة الإمتثال: ٢ إجتماع

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
سامي المبروك	رئيس اللجنة	٢
عماد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد	عضو	٢
باسم سلفيتي	عضو	٢
فادي ابو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	١
رنا عبادي	عضو	-

٦- لجنة الادارة: ٤٣ إجتماع

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
عصام سلفيتي	رئيس اللجنة	٣٧
"محمد نبيل" حمودة	عضو	٣٧
مغيث سختيان	عضو	٣١
باسم سلفيتي	عضو	١٠
سامي المبروك	عضو	٤
لينا عناب لغاية ٢٠١٦/٠٦/٠١	عضو	١٥

٧- لجنة الترشيحات والمكافآت: ٣ إجتماعات

اسم العضو	الصفة	عدد مرات الحضور
عماد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد	رئيس اللجنة	٣
رياض الدجاني	عضو	١
"محمد نبيل" حمودة	عضو	٣
باسم سلفيتي	عضو	٣
لينا عناب لغاية ٢٠١٦/٠٦/٠١	عضو	٢

٨- لجنة الاستراتيجية:

تم خلال عام ٢٠١٦ عقد كافة الاجتماعات لمراجعة الاستراتيجية على مستوى مجلس الإدارة بالكامل في ضوء الاعمال التي تمت خلال العام مع المستشارين مكنزي على عدة مراحل بما تطلب المراجعة المستمرة للموافقة على مستوى مجلس الإدارة.

التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعه
	غير المباشره	المباشره	
٧,٢٤٩,٦١٨	١,٠٠٤,٠٠٠	٦,٢٤٥,٦١٨	مجموعة عصام حليم سلفيتي:
٢٢,٦٠٦		٢٢,٦٠٦	ديالا نبيل زكي بولص
٨٩٧,٠٠٠	٨٩٧,٠٠٠		شركة الاتحاد للوساطة المالية
١,٨٢١		١,٨٢١	ناصر جميل شلبية
٧١٥,٣٧٣		٧١٥,٣٧٣	فيصل رجائي سلفيتي
٧١٢,٢٨٦		٧١٢,٢٨٦	زيد رجائي سلفيتي
٢٥٨,٩٨٣		٢٥٨,٩٨٣	باسم عصام سلفيتي
١٤,٤٢٣	١,٠٠٠	١٣,٤٢٣	زيد رجائي سلفيتي وفيصل رجائي سلفيتي
٢٦٥,٠١٨		٢٦٥,٠١٨	عمر اسامة سلفيتي
٩٢,٤٩٢		٩٢,٤٩٢	طارق رجائي سلفيتي
١,٠٢٣		١,٠٢٣	حليم اسامة سلفيتي
٣,٠٢٠,٦٣٠	١٠٦,٠٠٠	٢,٩١٤,٦٣٠	شركة عنقاء المغرب لإدارة العقارات
١,١٦٥,٩٨٨		١,١٦٥,٩٨٨	سامية حليم سلفيتي
٧٧,٤٢٤		٧٧,٤٢٤	سامية فرح فريخ
٤,٥٣٦		٤,٥٣٦	عصام حليم سلفيتي وساميه سلفيتي
٥		٥	شركة أصدقاء مهرجانات الاردن
٢١,٦٩٣,٩٣١	١٥٥,٩٤١	٢١,٥٣٧,٩٩٠	مجموعة "محمد نبيل" حمودة:
٤٠٨,٩٣٥		٤٠٨,٩٣٥	الشركة الاردنية للاعلاف
١٠,٥٢٤		١٠,٥٢٤	شركة الشفق للتجميل
٢,٦٣٩,٨٦٢		٢,٦٣٩,٨٦٢	شركة الصناعات الحديثه للصبغ والكيمواويات
٢٨٥,٣٠٠		٢٨٥,٣٠٠	شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية
٢٨٨,٣٤١	١٣٥,٤٤١	١٥٢,٩٠٠	شركة تقنية الجبل للانظمة الكهربائية والوكالات التجارية
٥٨٠,٣٤٨		٥٨٠,٣٤٨	شركة صوامع اللردن لتخزين وطحن الحبوب وتصنيع منتجاتها
٤,٩٤٢,٨٦٢		٤,٩٤٢,٨٦٢	شركة كيماويات اللردن
٢٠,٧٢٦	٢٠,٥٠٠	٢٢٦	شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية
١١,٨٥٣,١٧٤		١١,٨٥٣,١٧٤	شركة حمودة اخوان
٣٥٩,٧٧٥		٣٥٩,٧٧٥	شركة وادي اللردن لتنمية الثروة الحيوانية
٣٣,٠٣٥		٣٣,٠٣٥	ليلي عبد الهادي حمودة
١,٩٩١		١,٩٩١	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
١٩٤,٨٥٤		١٩٤,٨٥٤	مصنع مياه النبلاء لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
٣٧,٧٨٠		٣٧,٧٨٠	نبيلة عبد الهادي حمودة
٣٦,٤٢٤		٣٦,٤٢٤	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
١٥,٠٨١,٨٩٤	٧,٤٤٩,٠٢٦	٧,٦٣٢,٨٦٨	مجموعة مغيث غياث سخيان:
٢,٨٣٦,٠٠٠	٢,٨٣٦,٠٠٠		الشركة العربية للانظمة المكتبية
٨,١٧٩,٠٠١	٨٥٩,٥٤٩	٧,٣١٩,٤٥٢	الشركة المتحدة لصناعة اللدوية

١٧٠,٣٨٨		١٧٠,٣٨٨	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠		سرمد نعمة الله الدليمي
٢٨		٢٨	شركة جي ام اس فينشرز اند انفستمنت القابضة/ مناطق حرة
٣,٧٠٨,٢٥٠	٣,٧٠٨,٢٥٠		غياث منير رضا سختيان
١٨٦,٢٢٧	٤٣,٢٢٧	١٤٣,٠٠٠	مغيث غياث سختيان
٥٠٠,٦١٦	٢,٠٠٠	٤٩٨,٦١٦	مجموعة سامي محمد المبروك:
١٤٦,٨٥٤		١٤٦,٨٥٤	اسامة محمد عبدالله المبروك العرفي
٢٥٦,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢٥٤,٥٠٠	سامي محمد المبروك
٩٧,٢٦٢		٩٧,٢٦٢	معتز محمد عبد الله المبروك

بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام ٢٠١٦			عدد الأسهم كما في عام ٢٠١٥		
		الموظف	أقاربه	المجموع	الموظف	أقاربه	المجموع
نادية حلمي السعيد	اردنية	٤٧٣,٥٩٤	-	٤٧٣,٥٩٤	٤٧٣,٥٩٤	-	٤٧٣,٥٩٤
دانيال فواز الشرايحة	اردني	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠
ديمة مفلح عقل	اردنية	-	-	-	-	-	-
محمد غاصب حتاملة	اردني	-	-	-	-	-	-
بشار "محمد خير" عيابه	اردني	-	-	-	-	-	-
طارق "محمد سعيد" بدوي	اردني	-	-	-	-	-	-
محمد محمود برجاق	اردني	-	-	-	-	-	-
فادي "احمد كمال" مرعي	اردني	-	-	-	-	-	-
زيد إياد كمال	اردني	-	-	-	-	-	-
مؤنس ممدوح حدادين	اردني	-	-	-	-	-	-
محمد راغب عثمان	اردني	-	-	-	-	-	-
ربي خليل كاجو	اردنية	-	-	-	-	-	-
نتالي مازن النبر	اردنية	-	-	-	-	-	-
محمود تيسير بدوان	اردني	-	-	-	-	-	-
عامر "محمد خير" ابو ليلي	اردني	-	-	-	-	-	-

لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه، كما لا يوجد سيطره من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا.

بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية

نادية حلمي حافظ السعيد: (المدير العام)

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩٩٢.
 - حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية:

- مدير عام بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة ١٠ سنوات في بنك الإتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.
- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.
- مجموعة نجار - القاهرة.

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الإتحاد للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك.
- عضو مجلس المدفوعات الوطني الاردني.
- عضو مجلس ادارة شركة المبادرة لدعم الرواد (ENDEAVOR JORDAN).
- عضو مجلس اداره المنتدى الأردني للإستراتيجيات (JORDAN STRATEGY FORUM).
- عضو مجلس إدارة شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الامريكية (AMCHAM).

- عضو مجلس اداره شركة جوردان سولدر ون للطاقة المتجددة.
- عضو الهيئة العامة لمركز هيا الثقافي.
- عضو مجلس الأمناء لنادي خريجي الجامعة الامريكية بالقاهرة -الأردن.
- عضو مجلس جمعية إداما للطاقة والمياه والبيئة (EDAMA).

ديمة مفلح محمد عقل: نائب المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٦٨

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ٢٠٠١ من جامعة لندن - (Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام ١٩٩٨.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ١٩٩٠.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام بنك الإتحاد منذ ٢٠١٢/٠١.
- مساعد مدير عام بنك الإتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية ٢٠١٢/٠١.
- مساعد المدير العام/ مدير ادارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧).
- رئيس ادارة المخاطر والسياسة الائتمانية في بنك الإسكان (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).
- مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي (١٩٩٠ - ٢٠٠٤).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة: (مساعد المدير العام) مدير إدارة الخدمات المصرفية

للشركات

تاريخ الميلاد: ١٩٧١

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام ٢٠٠٧.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام ١٩٩٣ من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ ١٩٩٩/٠٦.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (١٩٩٤-١٩٩٩).

بشار "محمد خير" عوض عبابنه: (مساعد المدير العام) رئيس ادارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الاعمال/ التمويل عام ١٩٩٩ من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٩٤ من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CFA, ACPA, Passed Level I CBA).

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٨/٠٨.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (٢٠٠٨ – ٢٠٠٥).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (١٩٩٤ – ٢٠٠٢).
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار ابتداء من ٢٠١٠/٥ – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين ابتداء من ٢٠١٦/٣.

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي: (مساعد المدير العام) مدير الائتمان وادارة الائتمان

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال/ محاسبة عام ١٩٩٥ من الجامعة الاردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام ١٩٨٧ من الجامعة الاردنية.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٨/١٠.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (١٩٩١-٢٠٠٤).

محمد محمود أحمد برجاق: (مساعد المدير العام) مدير ادارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ١٩٩٤ من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام ٢٠٠٤.
- الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٨/٠٨.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن اثنان وعشرون عاما في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨).
- عمل أيضا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٥).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية - الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية - باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- شغل منصب محكّما في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

دانيال فواز عوده الشرايحة: (مساعد المدير العام) مدير إدارتي الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام ٢٠٠٠ من جامعة البلقاء التطبيقية.

- حاصل على شهادة مقيّم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة ٢٠٠٥.
 - حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع ٢٠٠٧.
 - حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات (الجزء الأول)، Eastern Mennonite University، ٢٠٠٩.
 - حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا ٢٠١٠.
 - حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام ٢٠١٢.
- الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٠/٠٩.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية ومنظمات غير حكومية (NGO) (٢٠٠٥ – ٢٠١٠).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقت لدى شركة زين (٢٠٠٢ – ٢٠١٠).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (٢٠٠٢ – ٢٠٠٠).

محمد راغب حسين عثمان: مدير ادارة التجزئة والفروع

تاريخ الميلاد: ١٩٨٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الادارية عام ٢٠٠٧ من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الاردن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ٢٠٠٢ من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على شهادة مصرفي اسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام ٢٠١٢.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٤/٠٤.
- مدير إدارة الأصول – مصرف الراجحي الأردن (٢٠١٠ – ٢٠١٣).
- مدير تطوير المنتجات – البنك الأهلي الأردني (٢٠٠٦ – ٢٠١٠).

- مسؤول تطوير وربحية البطاقات في مجموعة التجزئة العالمية (Global Retail Banking) – البنك العربي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦).

فادي "احمد كمال" مرعي: مدير ادارة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال عام ٢٠١٥ من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
 - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام ٢٠٠١ من جامعة اليرموك.
 - حاصل على ACI Dealing Certificate عام ٢٠٠٧.
 - حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٣.
 - حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٥.
 - حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٥.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠٠٢/٠٨.
 - عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.

مؤنس ممدوح حدادين: مدير ادارة المخاطر والامثال

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال الدولية عام ٢٠١٥ من Lancaster University في بريطانيا.
 - حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص الإدارة المالية والمصرفية ١٩٩٩ من الجامعة الهاشمية.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠٠٧/٠٢).
 - مدير إدارة مخاطر التشغيل والعمليات – البنك الاهلي (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
 - محلل مالي رئيسي – هيئة التأمين (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

- محلل مالي – البنك المركزي الأردني (٢٠٠٣-٢٠٠٥).
- رئيس قسم – البنك الأهلي الأردني (١٩٩٩-٢٠٠٣).

زيد اياد اكرم كمال: مدير ادارة العمليات المالية

تاريخ الميلاد: ١٩٨٠

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام ٢٠٠١ من جامعة اليرموك.

- حاصل على شهادة CPA من جمعية المحاسبين الامريكية.
- الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠١٤/٠٤).
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (٢٠١١-٢٠١٤).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (٢٠٠٧-٢٠١١).
- محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (٢٠٠٤-٢٠٠٧).
- مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (٢٠٠١-٢٠٠٤).

ربي خليل اسكندر كاجو: مدير ادارة المشاريع

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية عام ١٩٩٩ من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠١١/٠٦).
- مديرة التخطيط الاستراتيجي وادارة المشاريع في برنامج الحكومة الالكترونية (٢٠٠٤-٢٠١١).
- مديرة مشروع في شركة Aregon للتجارة الالكترونية (٢٠٠١-٢٠٠٤).
- مديرة تخطيط انتاج في مجموعة الصايغ (١٩٩٩-٢٠٠١).

نتالي مازن يوسف النبر: مدير إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

تاريخ الميلاد: ١٩٨٥

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام ٢٠٠٧ من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- الخبرات العملية:
- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ ٢٠١٣/٠٣.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (٢٠١١ – ٢٠١٣).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (٢٠١٠-٢٠١١).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (٢٠٠٧-٢٠١٠).

عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي: المدير التنفيذي للتكنولوجيا

تاريخ الميلاد: ١٩٨٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة نظم وشبكات الاعمال، جامعة فيلادلفيا عام ٢٠٠٥.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠١٦/١١).
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (٢٠١٠ – ٢٠١٦).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للإنتاج الابداعي (٢٠٠٧-٢٠١٠).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧).

محمود تيسير احمد بدوان: مدير دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة

تاريخ الميلاد: ١٩٨٢

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام ٢٠٠٨ من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام ٢٠٠٤ من جامعة اليرموك.
- الخبرات العملية:
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (٢٠١٣/٠٧).

- مدير مالي/ مستشفى الرشيد (٢٠١٢-٢٠١٣).
- رئيس قسم دائره الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الاهلي الاردني (٢٠٠٧-٢٠١٢).
- مدير علاقات عملاء - بنك الاسكان للتجارة والتمويل (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠١٦

البيان	سفر وإقامة	رواتب وعلوات ومكافآت	مكافآت ٢٠١٥ المدفوعة خلال عام ٢٠١٦
معالي السيدة نادية حلمي السعيد	٤٢٥	٢٧٢,٠٠٠	١٦١,٠٠٠
السيدة ديمة مفلح عقل		١٨٤,٠٠٠	٥٢,٥٠٠
السيد محمد غاصب حتاملة		١٢٩,٤٠٠	١٩,٦٠٠
السيد بشار "محمد خير" عباينة	١,٠٢٨	١١٥,٨٤٠	١٨,٢٠٠
السيد طارق "محمد سعيد" بدوي		١٢٤,٦٠٠	١٨,٢٠٠
السيد محمد محمود برجاق		١١٦,٢٠٠	١٧,٥٠٠
السيد دانيال فواز شرايحة		١١٥,٤٠٠	١٧,٥٠٠
السيد فادي "احمد كمال" مرعي	٢,٩٦٣	٩٩,١٠٠	١٩,٢٥٠
السيد زيد إياد كمال		٨٣,٧٠٠	١٥,٠٠٠
السيد مؤنس ممدوح حدادين		٩٠,٩٠٠	١٦,٠٠٠
السيد محمد راغب عثمان		١٠٠,١٠٠	٢١,٠٠٠
السيدة ربي خليل كاجو		٧٤,٦٠٠	١٢,٠٠٠
السيدة نتالي مازن النبر	٨٩٣	٤٧,٤٠٠	٨,٠٠٠
السيد محمود تيسير بدوان		٦٩,٨٠٠	١٢,٠٠٠
السيد عامر "محمد خير" ابو ليلي		١٨,١٢٢	١٢,٠٠٠
المجموع	٥,٣٠٩	١,٦٤١,١٦٢	٤١٩,٧٥٠

* قام البنك ببناء مخصص (١,٩٠٠,٠٠٠) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام ٢٠١٦ ليتم دفعها في عام ٢٠١٧ حسب موافقة مجلس الادارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر ٢٠١٧/٤.

كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لاهضاء الادارة التنفيذية (رئيس مجلس الادارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد مدير العام):-

١- سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.

٢- خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.

* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

يقرر مجلس الإدارة بناءً على تنسيب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وموافقة لجنة الترشيح والمكافآت المبلغ الإجمالي للزيادات السنوية والمكافآت.

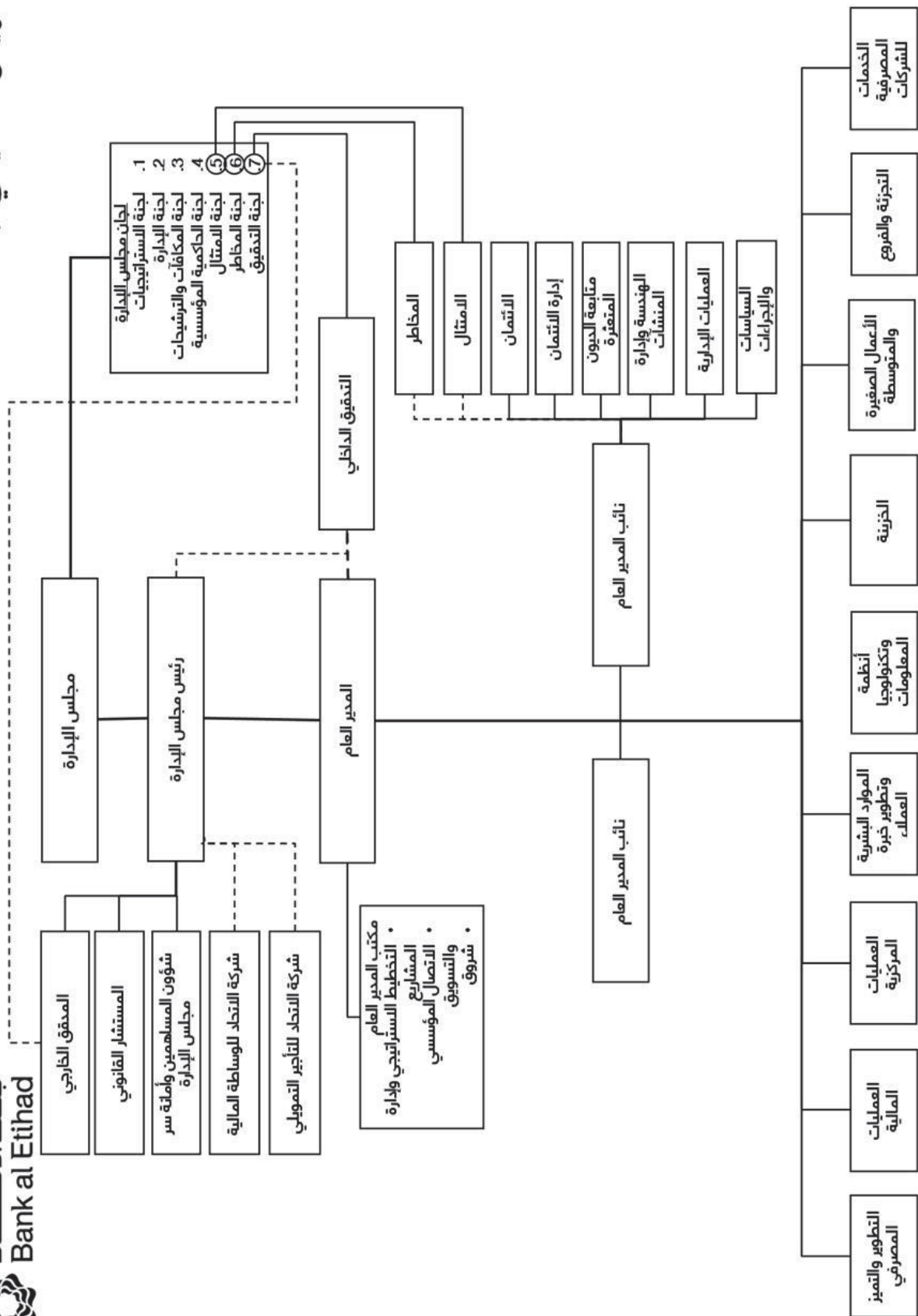
تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسب من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم إعتماؤها من لجنة الترشيح والمكافآت.

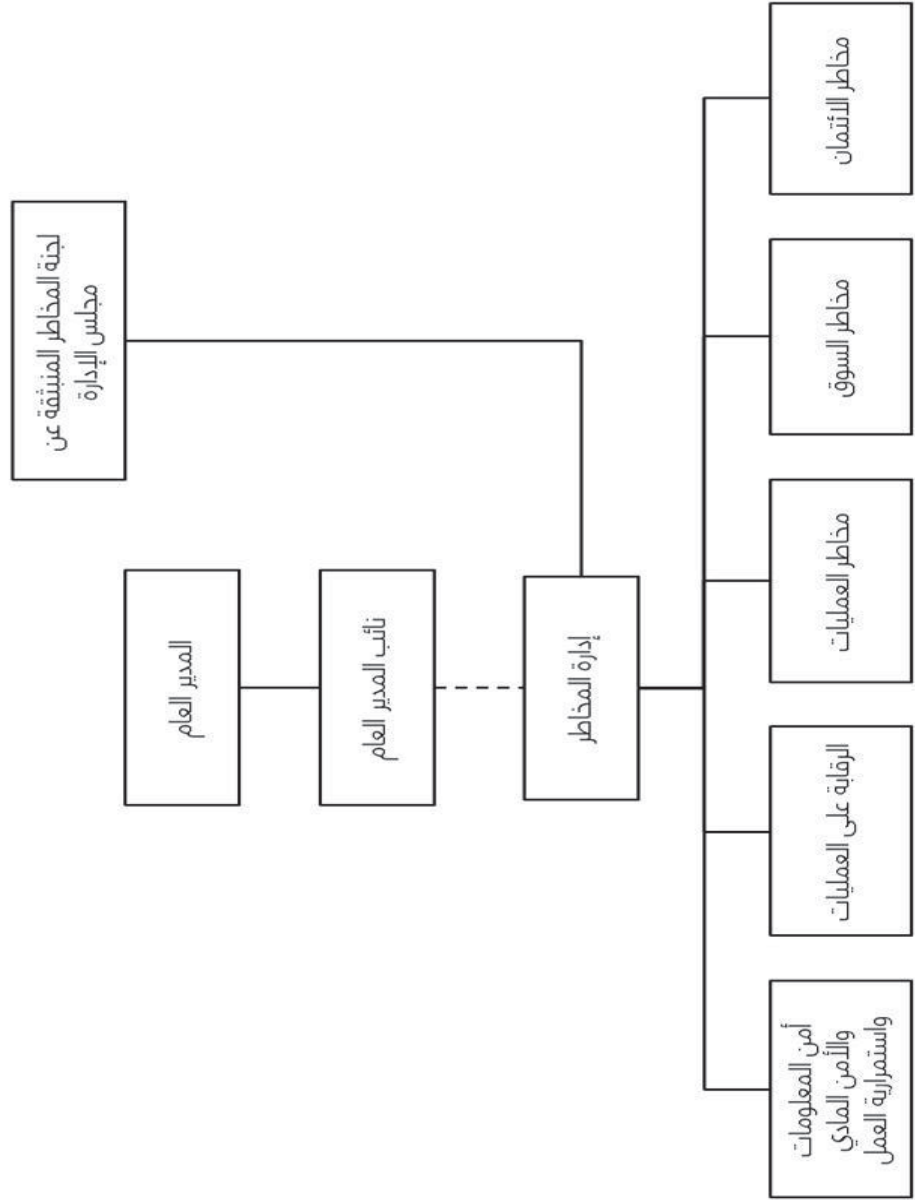
ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

هذا، ايضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم المدير العام) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للداريين والتي تنص "على أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني".



إدارة المخاطر



سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعة والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب أن تتوفر في الموظف المراد تعيينه الشروط الواجبة بحسب المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة استناداً للوصف الوظيفي المقرر لها:
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعة والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - إعتناء أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

بيانات الموظفين

* بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام ٢٠١٦ (١٠٢٤) موظفاً:

١- (١٠١١) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الاردن.

٢- (٥) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية.

٣- (٨) موظف في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

* الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم.

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الاتحاد للموساطة المالية	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
دكتوراة	١	-	-
ماجستير	٦٠	-	٢
دبلوم عالي	١	-	-
بكالوريوس	٧٧٠	٤	٥
دبلوم	٥٢	-	-
توجيهي	٦٧	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	٦٠	١	١
المجموع	١٠١١	٥	٨

* التوزيع الجغرافي لموظفي البنك والشركات التابعة.

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٦٣٦	فرع الشميساني	١٩
فرع جبل عمان	٨	فرع دابوق	٨
فرع الجاردنز	١١	فرع الصويفية	٩
فرع شارع مكة	١١	فرع الجبيهة	٧
فرع سيتي مول	١٧	فرع ضاحية الياسمين	٨
فرع مرج الحمام	٧	فرع وسط البلد	١٠
فرع الوحدات	١١	فرع ماركا الشمالية	٩
فرع تاج مول	١٢	فرع عبدون	٨
فرع عبدون الشمالي	٧	فرع ام اذينة	٧
فرع جو بارك	٧	فرع جبل الحسين	٨
فرع شارع الرينبو	٥	فرع الظهير	٤
فرع البيادر	٨	فرع الراية	٧
فرع جامعة الاسراء	٤	فرع خلدا	٨
فرع سحاب	٦	فرع طبربور	٧
فرع الهاشمي الشمالي	٦	فرع مادبا	٧
فرع الزرقاء	٧	فرع الزرقاء الجديدة	٧
فرع الرمثا	٧	فرع اربد	٩
فرع الحصن	٧	فرع العقبة	١٠
فرع ماحص	٦	فرع العبدلي مول	١٢
فرع المفرق	٨	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	٨
فرع ضاحية الرشيد	٩	فرع صويلح	٨
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	٢١	مستودعات البوند	١٠
شركة الاتحاد للوساطة المالية	٥	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	٨
المجموع		١٠٢٤	

التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام ٢٠١٦ من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي اكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الاكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام ٢٠١٦:

البيان		عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٢٠٩٩	٦٥.٨٢%	١٤١٩	٨٢.٧٩%	٦٨٠	٤٦.١٠%		
١٠٦٣	٣٣.٣٣%	٢٩٥	١٧.٢١%	٧٦٨	٥٢.٠٧%		
٢٧	٠.٨٥%	-	-	٢٧	١.٨٣%		
٣١٨٩	١٠٠%	١٧١٤	١٠٠%	١٤٧٥	١٠٠%		

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (٧٧) موظف من مختلف الدوائر على الشهادات حسب الجدول التالي:

شهادات مهنية متخصصة	عدد الملتحقين
CAMS - English	٣
البرنامج التدريبي الشامل للمصرفيين	١٧
Prince 2 Foundation	١
برنامج الائتمان المصرفي الشامل - ضابط ائتمان	٥
Certification Control Self-Assessment	١
PMP	١
FRM	١
الدبلوم المهني المتخصص في التحليل المالي	١
CMA	١
شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية CICS	٤
Certified International Customer Service Professional	٢
CRME	١
الدبلوم المهني المتخصص في ادارة الفروع	٢
البرنامج التدريبي الشامل لموظفي التلر	١٧

0	Certified Ethical Hacker
٢	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
١	Advanced CAMS AML AUDIT
١٠	Certified International Call Center Representative
٢	Certified Human Resources Manager
W	المجموع

تم توفير (٦١) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغل عدة في البنك إذا ارتأى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
0	المحفظة الاستثمارية طويلة المدى-ليبيا
٤٦	Universities
٣	Schools
١	Columbia University
٦	LOYAC
٦١	المجموع

أسعار أسهم البنك خلال السنوات الخمس الماضية

السنة	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
السعر	٢٠١٠	١.0٣٠ دينار	١.٨٠٠ دينار	١.٦0٠ دينار	١.٣٧٠ دينار

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المتحققة والأرباح النقدية الموزعة

السنة	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الأرباح المحققة	٢٩,٢٣٥,٨٢٢	٢٨,٨٣٣,١٤١	٢٦,٤٧٣,١٨٩	٢٢,٥٢٢,٠١٥	١٤,٧٤٧,٠٨٥
الأرباح النقدية الموزعة	-	١٢,٥٠٠,٠٠٠	٨,٨٠٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح المقترحة توزيعها	١٢,٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	-

أتعاب مدققي الحسابات

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام ٢٠١٦ مبلغ (٨٥,٧٢٤) دينار بما فيها ضريبة المبيعات، منها (٥,٨٠٠) دينار لشركة الإتحاد للوساطة المالية و(٤,٦٤٠) دينار لشركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

المخاطر التي يتعرض لها البنك

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

للحد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الإتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. فتستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة ضماناً للاسترداد في حالة التعثر.

وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/ أو التنازل عن إتمادات مستندية واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الإلتزامات.

ويتم استخدام إستراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل ادارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو لتخفيف من أثارها.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية. يعتمد البنك على سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس إدارة بنك الاتحاد. هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي إلى التأثير الملموس على ربحيته.

مخاطر اسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

١. المستوى الاول: يتعلق بادارة الاحتياطات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.

٢. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا الى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.

ويعتمد البنك على خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان امكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الاجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراء الرقابي الموضوع، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الاجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الاجراءات بحيث يتم تحسين الاجراءات الرقابية الضعيفة او وضع اجراءات رقابية جديدة تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضا مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) او الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الادارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الاجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالاضافة الى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالاضافة الى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات واجراءات داخلية ضمن اطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على إستخدام الوسائل والأدوات والإجراءات لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولاجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك اضافة الى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات من الإختراقات الأمنية.

وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات حسب افضل الممارسات العالمية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة للاستمرارية العمل لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملاءه.

بيانات إضافية أخرى بموجب تعليمات الإفصاح

- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات أو براءات إختراع أو حقوق إمتياز.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء يشكلون (١٠%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.
- للبنك ثلاث شركات تابعة وهم:

١. شركة الإتحاد للوساطة المالية: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة

عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.

٢. شركة الإتحاد للتأجير التمويلي: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة

عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك، إستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، إقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

٣. شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار: قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ ٣٠ تشرين ثاني من

عام ٢٠١٦، حيث يمتلك البنك ما نسبته ٥٨% من رأسمالها البالغ ٣٠٠ ألف دينار. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو؛ شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الاردن دبي الاسلامي ونسبة بلغت ٦١.٨%.

- جميع العقود والإرتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي

الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (٣٧) ضمن البيانات المالية للبنك.

- لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الإتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة ٢٠١٧. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة. كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة وإكمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.



التواقيع

الاسم	الصفة	التوقيع
عصام حليم جريس سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة	
"محمدنبيل" عبدالهادي محمد حمودة	نائب الرئيس	
SIRT SECURITIES INTERNATIONAL NV	عضو مجلس الإدارة	
باسم عصام حليم سلفيتي	عضو مجلس الإدارة	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	
رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني	عضو مجلس الإدارة	
مغيث غياث منير سختيان	عضو مجلس الإدارة	
شركة إثمار للتزويد	عضو مجلس الإدارة	
سامي محمد عبد الله المبروك	عضو مجلس الإدارة	
رنا جميل سعيد عبادي	عضو مجلس الإدارة	
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	عضو مجلس الإدارة	
نادية حلمي حافظ السعيد	المدير العام	
زيد اياد اكرم كمال	المدير المالي	



البيانات المالية المجمعة هي: ١١١١٠٠٠٠
Head Office Tel: +962 6 5607011 Fax: +962 6 5606149 P.O.Box 35104 Amman 11180 Jordan www.bankalEtihad.com info@bankalEtihad.com

دليل التحكم المؤسسي

Corporate Governance Policy

القسم الأول: المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٣ وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٤/٥٨ الصادرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمة المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٦/٦٣ بتاريخ ٢٠١٦/٩/١ والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الاربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
 - الشفافية والافصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والادارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
 - المساءلة في العلاقات بين الادارة التنفيذية للبنك ومجلس الادارة، وبين مجلس الادارة والمساهمين، وبين مجلس الادارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
 - المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والجراءات المعتمدة في البنك.
- تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الادارة وتحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس اخر التطورات في هذا الخصوص.

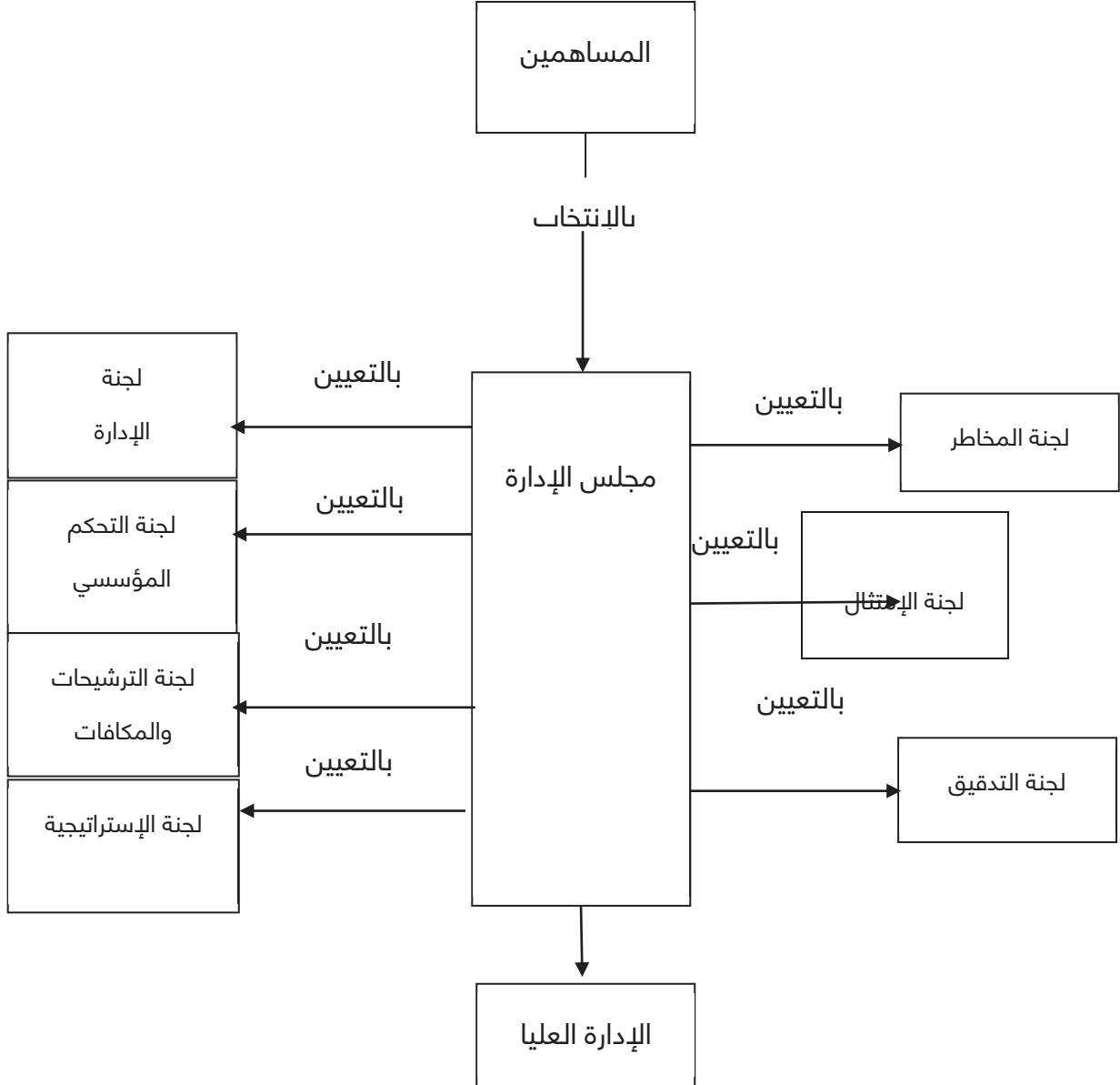
كما وسيقوم مجلس الادارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل. يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الالكتروني، كما يتم الافصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى التزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد اي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

اننا في بنك الاتحاد نؤمن ان التطبيق الخلاق لأسس الحاكمية المؤسسية يشمل ايضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الاطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن باهداف المؤسسة وتعزز اسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الاسس السليمة والكفؤة لتطوير وتنفيذ دور الرقابة الداخلية والتدقيق وادارة المخاطر والامتثال.

القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الاتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي واداري البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ١١ عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصب رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة

الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.

- يراعى اختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على اتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الاعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى ان لا يقل عدد الاعضاء المستقلين في المجلس عن اربعة اعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الادارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي إعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

أ. ان لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.

ب. أن لا يكون قد عمل في البنك او في اي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.

ج. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين او بأي عضو من اعضاء مجالس ادارات الشركات التابعة للبنك او بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابه حتى الدرجة الثانية.

د. أن لا تربطه بأي من أعضاء الادارة التنفيذية العليا في البنك او بأي من اعضاء الادارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابه حتى الدرجة الثانية.

هـ. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وان لا يكون قد كان شريكاً او موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وان لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الاولى.

و. ان لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك او ممثلاً لمساهم رئيسي او حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، او تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، او مساهماً رئيسياً في احدى الشركات التابعة للبنك.

ز. ان لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك او احدى شركاته التابعة او عضوية هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.

ح. ان لا يكون حاصلاً هو او اي شركة هو عضو في مجلس ادارتها او مالكا لها او مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وان لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

ط. ان يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية او المصرفية العالية.

القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً : الصفات الشخصية

١-	الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
٢-	النزاهة والموضوعية.
٣-	المصداقية والأمانة.
٤-	الشفافية.
٥-	تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
٦-	الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

١-	القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الاطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
٢-	يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، او البنوك.
٣-	فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
٤-	الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
٥-	المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والاطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
٦-	الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
٧-	الالمام بأعمال البنك والاطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
٨-	القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
٩-	القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

١-	الالتزام بحضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون ان يكون له الحق في التصويت او التوقيع على محضر الاجتماع.
٢-	الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
٣-	حضور اجتماعات الهيئة العامة.
٤-	السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
٥-	الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة.
٦-	تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري

	الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
٧-	الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وان يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
٨-	عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
٩-	تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
١٠-	عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
١١-	تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
١٢-	الاطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
١٣-	على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

القسم الخامس : مسؤوليات مجلس الإدارة

الاطار العام

١-	على المجلس الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة ادائها والتأكد من سلامة الدوضاع المالية للبنك ومن ملءته وعليه اعتماد سياسات واجراءات مناسبة للاشراف والرقابة على اداء البنك.
٢-	على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الاخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لاداري البنك.
٣-	يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الاخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين.
٤-	للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والادارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
٥-	على مجلس الادارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الادارة التنفيذية للبنك.
٦-	على المجلس ترسيخ مبدأ إلزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
٧-	على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٨-	على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس . (بخصوص النقطة رقم ٨، تم إضافة البنود الخاصة بلجنة التسهيلات الى ميثاق لجنة الادارة).
٩-	على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
١٠-	على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

في مجال ادارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

١-	يقوم المجلس بإعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
٢-	ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
٣-	التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
٤-	التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في

	البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
0-	التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
1-	التأكد من أن البنك يقوم بالافصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
7-	التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
8-	التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للابلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
في مجال التعيينات والإحلال	
1-	يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة إلى قبول إستقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
2-	يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3-	يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.
4-	يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.
0-	يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
1-	التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي واعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.
في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام	
1-	يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2-	تقوم لجنة الترشيحات بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
3-	يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.
4-	على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الاهداف المؤسسية.
في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح	
1-	يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الاستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لاعداد استراتيجية لتحقيق هذه الاهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

٢-	تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم اعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
٣-	يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الادارة تبين الانجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الادارة التنفيذية.
٤-	على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة اعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول/ الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
٥-	يقوم المجلس باعتماد سياسة الافصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الافصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الالكتروني للبنك...الخ.
٦-	على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر: ▪ أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا . ▪ أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
في مجال أنظمة الضبط والرقابة	
١-	يقوم مجلس الادارة بإعتماد السياسات والدراعات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
٢-	يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
٣-	يقوم المجلس بالتأكد من وجود اجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والادراعات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
٤-	يقوم المجلس بإعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٥-	يقوم المجلس بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية او أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
٦-	على المجلس ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
٧-	على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
٨-	يتحقق المجلس من التزام ادارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
٩-	اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

القسم السادس : مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

١-	إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢-	خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس - تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣-	التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
٤-	تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
٥-	تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٦-	التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمر الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الاجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
٧-	تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية: أ. البنية التنظيمية للبنك والحاكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني. ب. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة. ج. الأوضاع المالية للبنك. د. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
٨-	التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٩-	مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
١٠-	التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
١١-	الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة وللاجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
١٢-	التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
١٣-	على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
١٤-	على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات او من يمثله على محضر الاجتماع.

القسم السابع : تنظيم أعمال المجلس

١-	يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
----	---

٢-	بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
٣-	على الادارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الادارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الاجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
٤-	على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
٥-	لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما احتاج الأمر.
٦-	يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة - صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
٧-	يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات او الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن : أمين سر المجلس

١-	يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
٢-	يراعى عند تعيين أمين سر المجلس اختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والالتزام العالي بالعمل.
٣-	على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
٤-	تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل: ▪ تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته. ▪ التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية. ▪ حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس. ▪ التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات. ▪ متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق. ▪ تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه. ▪ اعداد جدول اجتماع مجلس الادارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافي. ▪ حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة. ▪ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات. ▪ التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس. ▪ تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس. ▪ تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة. ▪ ادارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع : العلاقة مع المساهمين

١-	يقوم البنك بالاجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
٢-	يتم انشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الالكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى.
٣-	يتم الافصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
٤-	يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
٥-	يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
٦-	يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدا.
٧-	ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
٨-	بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

القسم العاشر : الملائمة

يجب ان يتمتع اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا باكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الالتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

ملاءمة اعضاء المجلس

- ١- على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة اعضائه، على ان تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى ان يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع اجراءات وانظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الاعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- ٢- يجب ان تتوافر فيمن يشغل رئاسة او عضوية مجلس ادارة البنك الشروط التالية:
 أ. ان لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.
 ب. ان لا يكون عضوا في مجلس ادارة اي بنك آخر داخل المملكة او مديراً عاماً له او مديراً اقليمياً او موظفا فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعا لذلك البنك.
 ج. ان لا يكون محامياً او مستشاراً قانونياً او مدقق حسابات للبنك.
 د. ان يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الاولى كحد ادنى سواء في الاقتصاد او المالية او المحاسبة او ادارة الاعمال او اي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في اضافة تخصصات اخرى ان اترنتت بخبرة لها علاقة باعمال البنوك.
 هـ. ان لا يكون موظفاً في الحكومة او اي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 و. ان لا يكون عضو في مجلس ادارة في اكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري .
 ي. ان يكون لديه خبرة في مجال اعمال البنوك او المالية او المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- ٣- على كل من يشغل رئاسة او عضوية المجلس توقيع اقرار الملائمة ليحفظ لدى البنك وارسل نسخة منه الى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- ٤- على رئيس المجلس التأكد من اعلام البنك المركزي عن اي معلومات جوهرية يمكن ان تؤثر سلباً على ملاءمة اي من اعضائه.

ملاءمة اعضاء الادارة التنفيذية العليا

- ١- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة اعضاء الادارة التنفيذية العليا في البنك، على ان تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الادارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع اجراءات وانظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع اعضاء الادارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- ٢- على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
- ٣- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات اي من اعضاء الادارة التنفيذية العليا في البنك.
- ٤- على المجلس اقرار خطة احلال (succession plan) لأعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة

	في السنة على الأقل.
0-	على المجلس اعلام البنك المركزي عن اي معلومات جوهرية يمكن ان تؤثر سلبا على ملاءمة اي من اعضاء ادارته التنفيذية العليا.
1-	يجب ان يتوفر في من يعين في الادارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية: أ. ان لا يكون عضو في مجلس ادارة اي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك. ب. ان يكون متفرغا لادارة اعمال البنك. ج. ان يكون حاصل على الدرجة الجامعية الاولى كحد ادنى في الاقتصاد او المالية او المحاسبة او ادارة الاعمال او اي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك. د. ان يكون لديه خبرة في مجال اعمال البنوك او اعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام او المدير الاقليمي، الذي يجب ان لا تقل خبرته في مجال اعمال البنوك عن عشر سنوات.
7-	الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين اي عضو في الادارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين اي عضو في الادارة التنفيذية العليا ان يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقا بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع القرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن القرار مرفقا بها السيرة الذاتية للعضو.

القسم الحادي عشر : تقييم اداء الداريين

1-	على المجلس استحداث نظام لتقييم اعماله واعمال اعضائه، وعلى ان يتضمن هذا النظام كحد ادنى ما يلي: أ. وضع اهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الاهداف بشكل يمكن قياسه. ب. تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والاهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس اداء المجلس. ج. التواصل ما بين مجلس الادارة والمساهمين ودورية هذا التواصل. د. دورية اجتماعات مجلس الادارة مع الادارة التنفيذية العليا. هـ. دور العضو في اجتماعات مجلس الادارة، وكذلك مقارنة ادائه باداء الاعضاء الاخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2-	على المجلس تقييم اداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الاداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم اداء المدير العام كل من الاداء المالي والاداري للبنك، ومدى انجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الاجل، وعلى ان تقوم اللجنة باعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3-	على المجلس اعتماد نظام لقياس اداء اداري البنك من غير اعضاء مجلس الادارة والمدير العام، على ان يشمل هذا النظام على الآتي كحد ادنى: أ. ان يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس اداء الالتزام باطار عمل ادارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية. ب. ان لا يكون اجمالي الدخل او الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء، ولكن يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عناصر اخرى لقياس اداء الداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الاساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق. ج. عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للداريين

١-	على المجلس وضع اجراءات لتحديد مكافآت اعضاءه، وذلك اعتمادا على نظام التقييم الذي اقره.
٢-	على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وان يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة اقصاها سبعة ايام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
٣-	يجب ان يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد ادنى : أ. ان تكون معدة للمحافظة على الداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم. ب. ان تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك. ت. ان تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والارباح وتوقيتها. ث. ان لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على اداء السنة الحالية بل ان يستند ايضا على ادائه في المدى المتوسط والطويل (٣- ٥) سنوات. ج. ان تعبر عن اهداف البنك وقيمه واستراتيجيته. ح. تحدد شكل المكافآت على ان تكون على شكل اتعاب او رواتب او بدلات او علاوات او خيارات الاسهم او اي مزايا اخرى. خ. ان تتضمن امكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على اساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الاداري المعني. د. ان لا يتم منح مكافآت مالية للداريين الدوائر الرقابية (ادارة المخاطر، التدقيق، الامتثال وغيرها) اعتمادا على نتائج اعمال الدوائر التي يراقبونها.

القسم الثالث عشر : تعارض المصالح

١-	على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
٢-	على المجلس اعتماد سياسات واجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الاطراف آخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات واجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والجراءات.
٣-	على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من ان عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها واطلاع المجلس على هذه التعاملات.
٤-	على المجلس التأكد من ان الادارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والجراءات المعتمدة.
٥-	على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الادارات تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
٦-	على المجلس اعتماد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد ادنى الآتي: ا. عدم استغلال اي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية. ب. قواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة. ت. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
٧-	على المجلس التأكد من الادارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة اعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

القسم الرابع عشر: أحكام عامة

١-	يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
٢-	يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
٣-	على البنك اعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه او اعادة انتخابه من قبل الهيئة العامة.
٤-	على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الاسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون ١% او اكثر من راس مال البنك والجهة المرتهن لها هذه الاسهم.
٥-	على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة باعضاء المجلس و اللجان المنبثقة عنه واعضاء ادارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث اي تعديل.
٦-	على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة باعضاء مجالس الادارات او هيئات المديرين والادارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث اي تعديل.

القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

١-	يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الادارة التنفيذية ومجلس الادارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
----	--

	• أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية. • أن يضمن وجود خطوط اتصال كفؤة. • أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهمات التي تمثل أدوات رقابية.
٢-	على المجلس اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
٣-	على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية: • مجلس الإدارة. • إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية. • وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
٤-	على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
٥-	على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
٦-	على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
٧-	على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.
٨-	على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي: • تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك. • تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك. • تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. • توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل. • توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين. • إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك. • إدارة العمليات اليومية للبنك.
٩-	يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
١٠-	يتم اعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.
ثانياً : أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	
١-	تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٢-	يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بان يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل

	لجنة التدقيق.
ثالثاً : تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله	
وتشمل هذه الدوائر ما يلي:	
التدقيق الداخلي	
١-	لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان استقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق.
٢-	على المجلس ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.
٣-	على المجلس اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
٤-	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير استراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق باعتمادها بالإضافة الى اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
٥-	على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
٦-	يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
٧-	على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (INTERNAL AUDIT CHARTER) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
٨-	تكون ادارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
٩-	تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
١٠-	تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - مراجعة ما يلي كحد أدنى: • عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب). • الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة. • التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية للأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها. • تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب. • مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية. • مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس. • التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
إدارة المخاطر	
١-	يتم رصد ادارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.

٢-	على المجلس ضمان استقلالية دائرة ادارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة ادارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الاخرى والتعاون مع اللجان الاخرى للقيام بمهامها.
٣-	تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق ادارة المخاطر الذي يتم اعتماده من خلال لجنة المخاطر: • التوصية لمجلس الادارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite. • تقديم التوصيات للجنة ادارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة ادارة المخاطر. • مراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة. • مراجعة اطار ادارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل اعتماده من المجلس. • تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالاضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لادارة كافة انواع المخاطر. • تطوير سياسات ادارة المخاطر المختلفة. • دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات. • تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر. • التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر. • تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (RISK PROFILE) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل اجتماع للمجلس). • التحقق من تكامل اليات قياس المخاطر مع انظمة المعلومات الادارية المستخدمة. • توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور. • المشاركة في عضوية اللجان المعنية بادارة مخاطر البنك مثل لجان الائتمان ولجنة ادارة الموجودات والمطلوبات ALCO. • على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الادارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات. • تأكد مجلس الادارة من ان ادارة المخاطر تقوم باجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. • على المجلس اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن ان يواجهها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة راس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك براس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها. • على المجلس وقبل الموافقة على اي توسع في أنشطة البنك الاخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي ادارة المخاطر.

- على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

الامتثال COMPLIANCE

١-	على المجلس ضمان استقلالية ادارة الامتثال وعدم تكليفها بأي اعمال تنفيذية وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة وتكافأ بشكل كاف.
٢-	يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك بعد اعتمادها من قبل المجلس.
٣-	تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
٤-	تتحمل دائرة الامتثال مسؤولية تطوير اجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للإبلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
٥-	يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال.
٦-	ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

رابعاً: تفعيل دور المدقق الخارجي

١-	على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق و شركاتها التابعة او الحليفة او المرتبطة بها باي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد اقصى وتحتسب مدة السبع سنوات الأولى إعتباراً من عام ٢٠١٠.
٢-	تكون السنة الاولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
٣-	لا يجوز اعادة انتخاب المكتب القديم مرة اخرى قبل مرور سنتين على الاقل من تاريخ اخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
٤-	يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
٥-	يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

خامساً: السياسات والاجراءات

١-	لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات واجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
٢-	يتم تعميم هذه السياسات والاجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
٣-	تتم مراجعة كافة السياسات والاجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة الى إصدار أي سياسات جديدة تطراً الحاجة لها.
٤-	على الادارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الاقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل اخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.
٥-	على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
٦-	تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

سادساً : الافصاح

١-	على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى مالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
٢-	يقوم مجلس الادارة باعتماد سياسة الافصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الافصاح من قبل البنك، بالإضافة الى تحديد دورية الافصاح والاساليب المستخدمة للافصاح.
٣-	على المجلس ان يتأكد من التزام البنك بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وان يتأكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
٤-	تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
٥-	يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
٦-	تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الافصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
٧-	على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الالكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الافصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
٨-	يجب ان يتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد ان المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية.
٩-	على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية افصاحات تتيح للمساهمين الحاليين او المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
١٠-	على مجلس الادارة التأكد من ان التقرير السنوي يتضمن ماييلي كحد ادنى: • ملخصا للهيكل التنظيمي للبنك. • ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس واي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان. • المعلومات التي تهم اصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل. • معلومات عن كل عضو من اعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في راس مال البنك وفيما اذا كان مستقلا ام لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه واي عضويات يشغلها في مجالس ادارة شركات اخرى، والمكافآت بكافة اشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، واي عمليات اخرى تمت بين البنك والعضو او الاطراف ذوي العلاقة به. • معلومات عن دائرة ادارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها. • عدد مرات اجتماع مجلس الادارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

• اسماء كل من اعضاء المجلس والادارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام. • ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الافصاح عن كافة اشكال مكافآت اعضاء المجلس كل على حدا، والمكافآت بكافة اشكالها التي منحت للادارة التنفيذية العليا كل على حدا، وذلك عن السنة المنصرمة. • اسماء المساهمين الذين يملكون نسبة ١ % او اكثر من راس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي Ultimate Beneficial Owners لهذه المساهمات او اي جزء منها وتوضيح ان كان اي من هذه المساهمات مرهونة كلياً او جزئياً. • اقرارات من كافة اعضاء المجلس بان العضو لم يحصل على اية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية ام عينية، وسواء كانت له شخصيا او لاي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.	
سابعاً : حقوق اصحاب المصالح	
تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة اصحاب المصالح بعدالة وشفافية وافصاح تمكن اصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك ادائه المالي، كما تقتضي ان تكون العلاقة بين الادارة واصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث انه يجب الالتزام بما يلي:	
١- على المجلس توفير اية محددة لضمان التواصل مع اصحاب المصالح وذلك من خلال الافصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لاصحاب المصالح من خلال الاتي: • اجتماعات الهيئة العامة. • التقرير السنوي. • تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالاضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة. • الموقع الالكتروني للبنك. • قسم علاقات المساهمين.	
٢- على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.	

القسم السادس عشر : الملحق

الرقم المرجعي	إسم الملحق	
	ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	١-

القسم السابع عشر: جدول التعديلات على الدليل

إسم الإدارة الطالبة للتعديل	إسم المسؤول	رقم القرار	تاريخ التعديل	إسم الإجراء/ رقم السياسة موضوع التعديل/ ملخص التعديل
قرار مجلس إدارة	إدارة المخاطر و الامتثال	٢٠١٤/٠٤		اعداد الدليل لأول مرة
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	٢٠١٥/٢٢	٢٠١٥/٤/٢٣	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٤/٥٨ و التعديلات التي تمت عليه
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	٢٠١٥/٦٣	٢٠١٥/١٢/١	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٤/٥٨ والتعديلات التي تمت عليه
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	٢٠١٦/١٥	٢٠١٦/٠٢/٢٨	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٤/٥٨ و التعديلات التي تمت عليه و يشمل ذلك التعديلات التالية: ١- تحديث مهام ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة في مجال إدارة المخاطر و المتطلبات الرقابية/ في مجال التعيينات والاحلال / في مجال أنظمة الضبط والرقابة. ٢- تحديث مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية و متطلبات الافصاح/ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية / المدقق الخارجي/ الامتثال. ٣- تحديث ميثاق لجنة التدقيق من حيث كيفية الدعوة الى اجتماعات اللجنة. ٤- تعديل عضوية لجنة الامتثال من حيث عدد الاعضاء والى النصاب القانوني.
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	٢٠١٦/٤٠	٢٠١٦/١٠/٠٩	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٦/٦٣ والتعديلات التي تمت عليه

ملحق (١): ميثاق اللجان

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

١. لجنة التدقيق.
٢. لجنة الإدارة.
٣. لجنة المخاطر.
٤. لجنة التحكم المؤسسي.
٥. لجنة الترشيح والمكافآت.
٦. لجنة الإمتثال.
٧. لجنة الإستراتيجية.

علما بأنه يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضا أن يكون رئيسا لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس. والتالي توضيح مهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

١. لجنة التدقيق

هدف اللجنة

مساعدة مجلس الادارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، أنظمة الرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وميثاق السلوك المعمول به. يتم اعتماد ميثاق لجنة التدقيق من قبل مجلس الادارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الاشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها فيما يتعلق بما يلي:

١	التقارير المالية ومتطلبات الافصاح وتقارير المدقق الخارجي والسلطات الرقابية.
٢	بيئة انظمة الضبط والرقابة الداخلية.
٣	دور التدقيق الداخلي وادارة المخاطر وادارة الامتثال في ادارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على اعماله.
٤	تفعيل دور المدقق الخارجي.

تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الادارة على أن يكون غالبية اعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من الاعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو ان يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة او المالية او اي من التخصصات او المجالات المشابه ذات العلاقة بأعمال البنك.

لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.	
يتولى أمين سر مجلس الادارة أمانة سر اللجنة.	
صلاحيات اللجنة	
يفوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق وضمن نطاق عملها بما يلي:	
١-	طلب اي معلومات من الادارة التنفيذية والتي عليها التعاون في توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
٢-	طلب اي موظف او اي من الادارة التنفيذية او عضو مجلس ادارة او المستشارين الخارجيين لحضور اجتماعاتها وحسب متطلبات العمل.
٣-	الحصول على المشورة القانونية او المالية او الادارية أو الفنية من اي جهة خارجية تتمتع بالاستقلالية والمهنية المطلوبة وعلى نفقة البنك بالتنسيق مع رئيس المجلس، ودعوتهم للحضور اذا ارتأت اللجنة ذلك ضرورياً.
٤-	دراسة اي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس الادارة أو ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الراي بشأنها والتوصية بشأنها الى الادارة التنفيذية المختصة.
٥-	تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية الأخرى بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق.
إجتماعات اللجنة	
تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.	
يحضر المدقق الداخلي جميع اجتماعات اللجنة.	
تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من اعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي اذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك.	
يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على ان يكون رئيس اللجنة احدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون ان يكون له حق التصويت او التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والتعليمات السارية بهذا الخصوص.	
تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.	
مهام ومسؤوليات اللجنة	
ان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس او الادارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الادارة في الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي او التدقيق الخارجي وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:	
التقارير المالية ومتطلبات الافصاح:	
مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع الاردن والفروع الخارجية والشركات التابعة وقبل عرضها على مجلس الإدارة مع مراجعة الافصاحات والأجزاء الأخرى الواردة في التقرير السنوي للتأكد من دقتها واكتمالها وتقديم التوصيات بشأنها، بالإضافة لدراسة السياسات المحاسبية المعتمدة وتعديلاتها أو مقترحات المدقق الخارجي وللجنة دعوة المدقق الخارجي للتباحث والتشاور وتبادل وجهات النظر معه، مع التركيز على:	

١-	التحقق من تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومن كفاية مخصص المخاطر المصرفية العامة، وتقييم محافظ الأوراق المالية وابداء الرأي في ديون البنك غير العاملة او المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
٢-	أي تعديلات على البيانات المالية نتجت من عملية التدقيق الخارجي.
٣-	القضايا المحاسبية ذات الاثر الجوهري على البيانات المالية مثل اي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك اي حركات غير عادية واي امور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي.
٤-	التأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
التأكد من التزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والافصاحات التي حددتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الاخرى ذات العلاقة والتأكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.	
المراجعة مع الادارة التنفيذية والمدقق الخارجي كافة المسائل المطلوب عرضها على اللجنة وفقا لما تتطلبه معايير التدقيق الدولية.	
مراجعة اللجنة مع الادارة التنفيذية الضوابط التي تحكم عملية اعداد القوائم المالية المرحلية ودور المدققين الداخليين والخارجيين بذلك.	
التدقيق الداخلي	
مراجعة ميثاق ادارة التدقيق الداخلي والتوصية الى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.	
مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على اساس المخاطر واي خطط عمل مرتبطة بالتدقيق الداخلي من اجل اعتمادها بعد التأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها ونتائجها ومدى كفايتها ومتابعة تنفيذها، وكذلك اعتماد اي تعديلات جوهرية على الخطة ان وجدت بالاضافة الى التأكد من عدم وجود اي محددات على نطاق عمل التدقيق الداخلي.	
مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة وأي موارد اخرى لازمة بالاضافة الى تدريبها لتنفيذ اعمال ادارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.	
التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.	
مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومنها التقارير على انظمة المعلومات والتركيز على ملخص الادارة والملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والاجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الادارة التنفيذية.	
التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمراجعة صحة وشمولية اختبارات اللوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس، وقيامه بالتأكد من دقة الاجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP) ورفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.	
الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الاقل.	
التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي واعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان ان يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.	
التأكد من عدم تكليف التدقيق باي اعمال تنفيذية.	
إتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.	

التوصية لمجلس الادارة بتعيين او قبول استقالة او انتهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالته او انتهاء خدماته والقيام بتقييم أدائه السنوي والتوصية للمجلس بتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من امتيازات أخرى.
تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر انظمة ضبط ورقابة وتدقيق الامور المالية والادارية والالتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك وشركاته التابعة.
بإمكان اللجنة الاستعانة بجهات خارجية لتقييم أعمال ادارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي واتفاقها مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ اخلاقيات المهنة.
المدقق الخارجي
مراجعة تقارير التدقيق الخارجي ومنها التقارير على انظمة المعلومات والتركيز على الملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والاجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الادارة التنفيذية، وكذلك مناقشة اي تحفظات من قبل المدقق الخارجي وبعدم حضور الادارة التنفيذية وعلى الاقل مرة واحدة في السنة، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
الرقابة على مدى شمولية نطاق عمل المدقق الخارجي ونتائجه ومدى كفايته والتحقق من وجود التنسيق بين اعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود اكثر من مدقق، وكذلك تنسيق جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي والجهات الرقابية.
تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي سنويا مع الدخذ بعين الاعتبار اي محددات على نطاق عمله أو اي اعمال اخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية والاستقلالية، والتأكد من موافقتها المسبقة على تقديمه لاي خدمات خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم مع التشريعات المعمول بها مثل قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات وعلى ان يتم الافصاح عنها، وكذلك التأكد من ان لا يكون مؤسسا او مساهما او عضوا في مجلس الادارة، او ان يكون شريكا لاي عضو من اعضاء المجلس او موظفا لديه.
التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد اعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وتكون السنة الاولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز اعادة انتخاب المكتب القديم مره اخرى قبل مرور سنتين على الاقل من تاريخ اخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الادارة.
التوصية لمجلس الادارة بخصوص تعيين وانهاء عمل ومكافآت او اتعاب المدقق الخارجي واي شروط تعاقدية اخرى تتعلق به.
الإمتثال
الإجتماع مع مسؤول الامتثال مرة واحدة على الاقل في السنة وبدون حضور الادارة التنفيذية للتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والاجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والبنك المركزي والجهات الرقابية والدخذ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الادارة لها، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
التأكد من قيام الامتثال بمتابعة تصويب نتائج التدقيق الداخلي والخارجي.
التأكد من التقيد التام بالقوانين والانظمة والادوار التي تخضع لها اعمال البنك من خلال مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي والجهات الرقابية وتقارير المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص الامتثال للقوانين والانظمة والتعليمات ومراجعة الاجراءات التصويبيه المتخذة من الادارة التنفيذية واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
الحصول على تحديث مستمر من الإدارة التنفيذية وادارة الامتثال والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالإمتثال.
التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات او ابرام العقود او الدخول في مشروعات مع الاطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، واطلاع المجلس عليها وفقا للسياسات المعتمدة من

مجلس الادارة بهذا الخصوص وبالتنسيق مع نشاط الامتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.
مراجعة ومراقبة سياسة واجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الابلاغ بشكل سري عن اي خطأ في التقارير المالية او اية امور اخرى، وان تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية وبالتنسيق مع نشاط الامتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.
التأكد من وجود تواصل مع الموظفين فيما يتعلق بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل وكذلك مراقبة الالتزام به وبالتنسيق مع نشاط الامتثال مالك الميثاق والمسؤول عن متابعة تطبيقه.
نظام الضبط والرقابة
التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية من خلال مراجعة تقريره الذي يتضمن اهم ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات وتوافقها مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك واي مراسلات وتوصيات للجنة التدقيق والاجراءات التصويبية المتخذة من الادارة التنفيذية ازائها، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الاقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقارير المدقق الخارجي ومراسلاته ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والإجراءات التصويبية المتخذة من الادارة التنفيذية ازائها، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
مسؤوليات أخرى
الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الاجراءات التصويبية المتخذة من قبل الادارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، واعلام مجلس الادارة بأي ملاحظات ترتأياها جوهريه.
اطلاع اللجنة على أي امور يرتأي المدير العام عرضها عليهم.
التحقق من اخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الاقل بالتأكد من توفر خطط لاستمرارية الاعمال لدى الغير معتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث اي طارئ.
المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع اي تعديلات عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
التأكد بشكل سنوي على الاقل من ان جميع المسؤوليات المشار اليها في الميثاق يتم الالتزام بها.
مسؤوليات امين سر اللجنة
يتولى امين سر اللجنة اعداد مسودة محضر اصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
تزويد كل عضو من اعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الادارة.
نقل المعلومات بين اعضاء اللجنة ولجان المجلس والادارة التنفيذية وتسهيل حصول اعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الاعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث اي مواضيع تم ارجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى ان يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لاي عمليات تصويت او تحفظات او اقتراحات وارقاق اي مستندات أو الاشارة الي اي وثائق تم الرجوع اليها خلال الاجتماعات.
التنسيق مع رئيس واعضاء اللجنة والمدير العام ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة.
تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وارساله مع محتوياته الى الاعضاء

ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الادارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.	
حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة اصولياً.	
٢. لجنة الإدارة	
١-	يتم اعتماد ميثاق لجنة الادارة من قبل مجلس الادارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
٢-	يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الادارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
٣-	يتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
عضوية اللجنة	
١-	تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
٢-	تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الادارة على الأقل على أن يكون جميع أعضاء اللجنة من غير المستقلين كما أنه يجوز أن يكون أحد أعضاء اللجنة مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق.
٣-	يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة.
٤-	للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الإئتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة الإدارة على ما تم إتخاذ من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر مسبقاً بهذا الخصوص.
رئاسة اللجنة	
يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.	
النصاب	
يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل.	
التصويت	
تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.	
أمانة سر اللجنة	
يتولى مدير ادارة ومراقبة الائتمان أمانة سر اللجنة.	
اجتماعات اللجنة	
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها. - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أسبوعياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها. - على أعضاء اللجنة حضور إجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الإجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول. - يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.	
مهام ومسؤوليات اللجنة	
١-	في مجال الإئتمان

١. دراسة توصيات لجان الائتمان المعنية بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الائتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها عليها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكل التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص. ٢. الموافقة على البرامج الائتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج. ٣. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة. ٤. أية أمور أخرى تخص الائتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة. ٥. أن ترفع اللجنة الى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها. ٦. الاطلاع على السياسة الائتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى: • سقف الائتمان المختلفة. • سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر. • صلاحيات المنح المختلفة. • سياسة قبول المخاطر. • المنتجات الائتمانية المختلفة. وذلك بهدف ضمان الالتزام بها على كافة المستويات.	
٢- في مجال الإستثمار	١. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة. ٢. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة. ٣. دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
٣- في مجال النفقات والمشتريات	١. التنسيب للمجلس بإقرار الميزانية التقديرية للنفقات والمشتريات والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعة. ٢. دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراساتها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة. ٣. تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك واتخاذ القرارات بشأنها. ٤. أية أمور أخرى تتعلق بالنفقات والمشتريات ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
٤- في مجال شؤون الموظفين	١. دراسة سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بشؤون الموظفين ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس إدارة البنك. ٢. إقرار السياسات الخاصة بعملية تطوير الموظفين وتدريبهم والتخطيط الوظيفي لهم وفق الإطار العام للخطط الموضوعة لتنمية وتطوير البنك.

٣. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والإحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
٤. التوصية على تعيين وإستقالة موظفي البنك بدرجة مساعد مدير عام فما فوق.
٥. الموافقة على مشاريع اعادة الهيكلة وعلى التعديلات الجوهرية على الهيكل التنظيمي.
٦. الموافقة على المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين وعلى الالية التي ستستخدم لتحديد هذه المكافآت.
٧. أية أمور أخرى تتعلق بالموظفين ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

٥-	في مجال المكننة
١.	دراسة سياسة البنك الخاصة بمكننة عمليات البنك ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس الإدارة لإقرارها.
	٢. الموافقة على الميزانية التقديرية الخاصة بمكننة عمليات البنك سواء كانت لشراء الأجهزة أو البرمجيات.
	٣. اية أمور أخرى تخص مكننة عمليات البنك ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
٦-	في مجال الإدارة
١.	تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
	٢. الموافقة على قرارات التفرع بناء على الدراسات المعدة بهذا الخصوص.
	٣. اية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.
٣.	لجنة المخاطر
▪ يتم اعتماد ميثاق لجنة المخاطر من قبل مجلس الادارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك. ▪ يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع ادارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لاعتماده. ▪ يتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.	
	عضوية اللجنة
	▪ تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلا بالإضافة الى نائب المدير العام ومدير ادارة المخاطر في البنك. ▪ يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس ادارة المخاطر في البنوك. ▪ يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية. ▪ يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.
رئاسة اللجنة	
يكون رئيس مجلس الادارة رئيساً للجنة.	
النصاب	
يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الادارة على الأقل.	
التصويت	

تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع، ولا يحق لمدير ادارة المخاطر التصويت.

أمانة سر اللجنة

يتولى مدير ادارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

اجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك وبناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مهام ومسؤوليات اللجنة

- الموافقة على هيكل ادارة المخاطر.
- مراجعة اطار ادارة المخاطر في البنك.
- الموافقة على خطة إدارة المخاطر السنوية.
- التوصية لمجلس الادارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة (Risk Appetite).
- مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك ورفع توصيتها لمجلس الادارة للموافقة على هذه السياسات وتشمل هذه السياسات سياسة ادارة المخاطر، السياسات الائتمانية، السياسة الاستثمارية، سياسة ادارة مخاطر العمليات، سياسة ادارة مخاطر السوق.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على ادارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري واي انشطة يقوم بها البنك يمكن ان تعرضه لمخاطر اكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التأكد من أن الادارة التنفيذية قد قامت بتطوير إجراءات العمل اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر ومن مدى الالتزام بهذه الاجراءات.
- الموافقة على سقوف المخاطر المختلفة في كافة عمليات البنك بما في ذلك سقوف الدول، سقوف العملات، سقوف القطاعات الاقتصادية، سقوف توزيع المحفظة الائتمانية المختلفة.
- الموافقة على كافة السقوف الخاصة بالخرينة.
- الإطلاع على الدراسات الاقتصادية المختلفة حول الأداء المتوقع للقطاعات الاقتصادية الأردنية أو أداء العملات أو الأسواق المالية المختلفة أو أي سوق اخر سيتعرض البنك لمخاطره، لتكون هذه المعلومات الأساس لاتخاذ قرارات التعرض للمخاطر.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة تقارير المخاطر المختلفة المرفوعة للجنة من قبل دائرة المخاطر واتخاذ التوصيات اللازمة بناء على هذه التقارير ورفع ملخص بها لمجلس الادارة بحيث تشمل هذه التقارير ما يلي على الأقل:
 - تحليل المحفظة الائتمانية.

	- تقارير المخاطر التشغيلية لكافة وحدات الأعمال (بما في ذلك الوساطة والصرافة). - تقارير مخاطر السوق المختلفة من تقييم المحفظة وفجوة السيولة وفجوة أسعار الفائدة.
١٥-	استلام تقارير بحالات التجاوز لسقوف المخاطر المختلفة والموافقة على هذه التجاوزات وتفويض جزء من هذه الصلاحيات لرئيس اللجنة.
١٦-	دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
١٧-	الموافقة على توصيات إدارة المخاطر بأخذ مخصصات مقابل الديون المتعثرة.
١٨-	الموافقة على خطة استمرارية العمل وخطة الطوارئ وخطة أمن المعلومات والتأكد من التطبيق الكامل لها.
١٩-	اجراء مراجعة سنوية شاملة لكافة سياسات المخاطر ومستوى المخاطر المقبول من البنك وسقوف المخاطر المختلفة.
٢٠-	الموافقة على أدوات التحوط المختلفة لدى البنك بما في ذلك بوالص التأمين وعقود الأمن والحماية.
٢١-	ضرورة التأكد من تطوير قاعدة بيانات خاصة بإدارة المخاطر.
٢٢-	يجب ان تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الادارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الادارة من اتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.
٤. لجنة التحكم المؤسسي	
	- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة اعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى ان تضم رئيس المجلس. - ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة. - تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
رئاسة اللجنة	
	يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.
النصاب	
	يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.
التصويت	
	تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.
أمين السر	
	يكون أمين سر اللجنة مدير ادارة الامتثال.
اجتماعات اللجنة	
	تجتمع اللجنة بدعوه من رئيسها مرة واحدة سنويا على الاقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس ادارة البنك او بناء على طلب من أحد أعضائها.
مسؤوليات اللجنة	
	- التوصية لمجلس الادارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنويًا، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك. - التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).

- المراجعة السنوية لسياسة الافصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الادارة.
- التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الادارة الى الادارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

5. لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكيله اللجنه

تشكل هذه اللجنه على الأقل من ثلاثه أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنه بمن فيهم رئيس اللجنه من الإعضاء المستقلين وتعين أمين سر اللجنه وبقرار من مجلس إدارة البنك.

رئاسه اللجنه

تنتخب اللجنه رئيساً لها من بين أعضائها.

النصاب

يكون إجتماع اللجنه قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنه بالأغلبية.

أمين السر

يكون أمين سر اللجنه مدير ادارة الموارد البشرية.

اجتماعات اللجنه

تجتمع اللجنه بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنويا على الاقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس ادارة البنك او بناءا على طلب من أحد اعضائها.

مهام اللجنه

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

1.1. لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً.

1.2. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

1.3. لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان استقلالية العضو كحد أدنى:

1.3.1. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لـإنتخابه.

1.3.2. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لـإنتخابه.

1.3.3. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

1.3.4. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

- ١.٣.٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- ١.٣.٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- ١.٣.٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
- ١.٣.٨. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- ١.٣.٩. أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
٢. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
- ٢.١. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ٢.٢. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ٢.٣. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- ٢.٤. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- ٢.٥. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- ٢.٦. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
- ٢.٧. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- ٢.٨. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمُعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٦/٦٣) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- ٢.٩. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضائه.
٣. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
٤. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
٥. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتدياتالخ.
٦. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر

تطورات العمل المصرفي.

٧. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

٨. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

٩. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

١٠. التأكد من وجود خطة إحلل للإدارة التنفيذية العليا.

١١. اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.

١٢. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

١٣. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى.

١٤. وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة اقصاها ٧ ايام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

١٥. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:

١٥.١. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

١٥.٢. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.

١٥.٣. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.

١٥.٤. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

٦. لجنة الإمتثال

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الادارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من أربعة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة الى مدير ادارة الإمتثال في البنك مقررًا للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات

الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.

- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس ادارة الإمتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف او اي من التخصصات او المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء من مجلس الادارة على الاقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة ودون ان يكون له حق التصويت او التوقيع على محضر الاجتماع.

التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير ادارة الإمتثال التصويت.

اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها مرتين سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

مقرر اللجنة

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

مسؤوليات مقرر اللجنة

- يتولى مقرر اللجنة اعداد مسودة محضر اصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من اعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الادارة.
- نقل المعلومات بين اعضاء اللجنة ولجان المجلس والادارة التنفيذية وتسهيل حصول اعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الاعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث اي مواضيع تم ارجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى ان يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لاي عمليات تصويت او تحفظات او اقتراحات وارفاق اي مستندات أو الاشارة الي اي وثائق تم الرجوع اليها خلال الاجتماعات.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وارساله مع محتوياته الى الرئيس والاعضاء والمدعويين من الادارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة اصولياً.

مهام ومسؤوليات اللجنة

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن مراقبة الإمتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

- التوصية لمجلس الادارة باعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أي تعديلات عليها.
 - التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
 - استلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الامتثال حول امتثال كافة سياسات واجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
 - التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
 - استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي تم اعلام البنك المركزي عنها.
 - تقديم تقرير ربعي إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
 - دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
- مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الادارة في الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية.

٧. لجنة الإستراتيجية

- يتم اعتماد ميثاق لجنة الاستراتيجية من قبل مجلس الادارة.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
- يتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
- إن مسؤولية لجنة الاستراتيجية لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق باستراتيجيات البنك والقرارات المتعلقة بها.

عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من اربعة اعضاء من اعضاء مجلس الادارة على الأقل.
- يجب أن تتوفر لدى الأعضاء خبرة مصرفية عامة ومعرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والبنوك.

رئاسة اللجنة

يكون أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها.

النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونيًا بحضور ثلاثة اعضاء على الأقل.

التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين سنوياً على الأقل او كلما دعت الحاجة الى ذلك، او بناءً على قرار مجلس ادارة البنك، او بناءً على طلب احد اعضائها.

أمانة سر اللجنة

يتولى المدير العام أمانة سر الخاصة باللجنة.

- تحديد الرؤيا الاستراتيجية للبنك والشركات التابعة.
- تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك والشركات التابعة.
- تحديد الاطر العامة للسياسات اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجيات.
- تحديد الاستراتيجيات البديلة.
- تقييم استراتيجيات دوائر الاعمال لدى البنك.
- الرقابة الدورية على التزام و كفاءة الادارة التنفيذية بتطبيق استراتيجيات البنك المعتمدة.

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس ادارته.

بنك الاتحاد

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الأول ٢٠١٦

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك الإتحاد
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة بلبك الإتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتلائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالوصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة ونوفر أساساً لإبداء الرأي.

امور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرياً خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد قمنا بدراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء آرائنا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تترتب عليها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار عليها أدناه، توفر أساساً لراينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

١ - التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية

ان التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية هي أحد اهم الامور التي تؤثر على نتائج أعمال المجموعة، بالإضافة الى كونها من الامور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات و احتساب المخصص على اساس العمل و على اساس المحفظة وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مبلغ ١,٤٥٩,٣٢٤,٥٦٨ دينار و تم تسجيل مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابلها بمبلغ ٥٨,٤٦٨,٥٦١ دينار .

كيف تم معالجة أمر التدقيق المهم

تضمنت اجراءات التدقيق الحصول على كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة، واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر . بالإضافة الى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من القروض العاملة والتأكد من قيام الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل التدني.

ان افصاحات خسارة التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنها في ايضاح رقم ٨ حول القوائم المالية الموحدة والافصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية حول التسهيلات الائتمانية في ايضاح رقم ٢ حول القوائم المالية الموحدة.

٢ - تعليق الفوائد على القروض غير العاملة

وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني فإنه يتم تعليق الفوائد بعد ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر ، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها.

كيف تم معالجة أمر التدقيق المهم

تضمنت اجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي. بالإضافة الى ذلك، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الادارة لتحديد حدوث التدني (تاريخ التعثر). ان الافصاحات المتعلقة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مفصلة في ايضاح ٨ حول القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٦.

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الإحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و إذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف و إنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيت وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.
- من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية و التي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، او في حالات نادرة جدا و التي بناءا عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ/ الأردن
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن
محمد إبراهيم الكركي
ترخيص رقم ٨٨٢

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٢ شباط ٢٠١٧

بنك الاتحاد
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات	الموجودات:-
دينار	دينار		
١٧٠.١٨٨.١٦١	٢٨١.٨٤٤.٤٥٩	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
١٦٨.٣١٧.٧٢٣	٢٥٨.٨٨٩.١٦١	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٨.٦٦١.٣٦٩	٢٣.٣٠٠.٥٨٢	٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٢٧.٣٥٨.٧٣٧	٢٨.٥٢٧.٣٥٤	٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي
٦١١.٧٧٩.٦٠٠	٤٧٩.٦١٠.٢٠٤	٩	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
١٢.٢٨٨.٥٤٨.٩١٦	١٣.٨٥٦.٦٦٠.٨٨	٨	ممتلكات ومعدات- بالصافي
٣٩.٤٩٨.٦٠٦	٤٤.٢٧٠.٩٧٢	١٠	موجودات غير ملموسة- بالصافي
٥.١٠.٣٢	٥.٨٩١.٢٢٣	١١	موجودات ضريبية مؤجلة
٢٥٥.٢٦٨	١.٦٠٢.٦٧٤	١٨	موجودات أخرى
٥٩.٠١١.٢٢٨	٥٠.١٣٦.٨٣٣	١٢	
٢.٣٨٩.١٢٩.٦٤٠	٢.٥٥٩.٧٤٠.٢٥٠		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية:-

٢٠١٥	٢٠١٦	المطلوبات:-
دينار	دينار	
١٣٩.٠٨١.٤١٣	١٢٣.١٠٧.٩٠٨	١٣ ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١.٧٧٤.٠٤٨.٤٠٥	١.٨٥٦.٧٧٣.٦٠٦	١٤ ودائع عملاء
١١٩.٩٦٨.١٦٤	١٧٦.١٦٣.٤٨٨	١٥ تأمينات نقدية
٢٧.٠٧٠.٩٢١	٥٦.٨٦٩.٢٤٦	١٦ أموال مقترضة
١١.٧٥٠	٤٢.٥١٦	١٧ مخصصات متنوعة
١٢.٥٤٦.٠٩٤	١٠.٥٩٥.٥٩٤	١٨ مخصص ضريبة الدخل
٢٣.٠٩٢.٢٣٣	٢٥.٩٨٤.٢٣٩	١٩ مطلوبات أخرى
٢.٠٩٥.٨١٨.٩٨٠	٢.٢٤٩.٥٣٦.٥٩٧	مجموع المطلوبات

حقوق الملكية:-

٢٠١٥	٢٠١٦	حقوق مساهمي البنك
دينار	دينار	
١٢٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠.٠٠٠	٢٠ رأس المال المكتتب به والمدفوع
٧١.٤٦٣.١٧٣	٧١.٤٦٣.١٧٣	٢٠ علاوة الإصدار
٣٣.١٤٧.٤٣١	٣٧.٣٤٠.٣٠٥	٢١ احتياطي قانوني
٢٠.٧٧٦.٥٥٣	٢٤.٩٣٢.٢٠٧	٢١ احتياطي اختياري
١٣.٤٦٩.٧٢٠	١٤.٧٣٠.٥٧٧	٢١ احتياطي مخاطر مصرفية عامة
١.٣٨٢.٣٧٥	١.٥٥٥.٤١٧	٢٣ احتياطي القيمة العادلة
٢٨.٠٧١.٤٠٨	٣٥.٠٥٥.٩٧٤	٢٤ أرباح مدورة
٢٩٣.٣١٠.٦٦٠	٣١٠.٠٧٧.٦٥٣	مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
-	١٢٦.٠٠٠	حقوق غير المسطرين
٢٩٣.٣١٠.٦٦٠	٣١٠.٢٠٣.٦٥٣	مجموع حقوق الملكية
٢.٣٨٩.١٢٩.٦٤٠	٢.٥٥٩.٧٤٠.٢٥٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات
دينار	دينار	
١٢٤٨٧٨٤٢٥	١٢٥٠١٧٧٦٤٣	٢٥ الفوائد الدائنة
٥١٣٤٠٠١٣٣	٤٥٠١٤١٠٢	٢٦ الفوائد المدينة
٧٣٥٣٨٢٩٢	٨٠٠٣٦٥٤١	صافي إيرادات الفوائد
١٢٠١٢٨٢٣	١٤٨٧٧٣٢٥	٢٧ صافي إيرادات العملات
٨٥٥٥١١١٥	٩٤٩١٣٨٦٦	صافي إيرادات الفوائد والعملات
٣٣٢٨٨٤١	٣٢٤٢٥٠٣	٢٨ أرباح عملات أجنبية
١٩٢٤٠٨	٢٩٧٤٧٨	٢٩ أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(١٠٧٧٧٢)	٦٢٤٨٢	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣٤٢٣٥٥	١٢٧١٨٣٨	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠١٣٠٥٠	٩٧٨١٤١	٣١ إيرادات أخرى
٩٠٣١٩٩٩٧	١٠٠٧٦٦٣٠٨	إجمالي الدخل
٢١٦٣٦٨٢٨	٢٤٩٦٦٤٥١	٣٢ نفقات الموظفين
٥٠٠٧٢٢٧	٦٥٣١٠٥٩	١١ و ١٠ استهلاكات وإطفاءات
١٤٧٩٨٣٢٩	١٨٠٧٣٠٨٥	٣٣ مصاريف أخرى
٤٢١٢١٤٥	٨٠٩٣٥٣٥	٨ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
-	٥٩٣١٢٥	٩ مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣٨٣٧٧٩	٧٥٠١٠٢	١٢ مخصص تدني عقارات مستملكه
٣١١٤٩	٣٠٧٦٦	١٧ مخصصات متنوعة
٤٦٠٦٩٤٥٧	٥٩٠٣٨١٢٣	إجمالي المصروفات
٤٤٢٥٠٥٤٠	٤١٧٢٨١٨٥	الربح قبل الضرائب
١٥٤١٧٣٩٩	١٢٤٩٢٣٦٣	١٨ ضريبة الدخل
٢٨٨٣٣١٤١	٢٩٢٣٥٨٢٢	الربح للسنة
٢٨٨٣٣١٤١	٢٩٢٣٥٨٢٢	ويعود إلى:
-	-	مساهمي البنك
٢٨٨٣٣١٤١	٢٩٢٣٥٨٢٢	حقوق غير المسيطرين
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠٢٣١	٠٢٣٤	٣٤ الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	
دينار	دينار	
٢٨٨٣٣٨١٤١	٢٩٢٣٥٨٢٢	الربح للسنة
		يضاف: بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة التي لن يتم تحويلها الى الارباح والخسائر في الفترات اللاحقة التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
١٢٦٤٤٠٧	٣١٨٧١	
٣٠.٠٩٧٥٤٨	٢٩٢٦٦٩٩٣	مجموع الدخل الشامل للسنة
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
٣٠.٠٩٧٥٤٨	٢٩٢٦٦٩٩٣	مساهمي البنك
-	-	حقوق غير المسيطرين
٣٠.٠٩٧٥٤٨	٢٩٢٦٦٩٩٣	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

رأس المال المكتتب به والمدفوع	علاوة الاصدار	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	الاحتياطيات		مجموع حقوق مساهمين البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
					تقلبات دورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة*	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧١,٤٦٣,١٧٣	٣٣,١٤٧,٤٣١	٢٠,٧٧٦,٥٥٣	١٣,٤٦٩,٧٢٠	-	١,٣٨٢,٣٧٥	٢٨,٠٧١,٤٠٨	-	٢٩٣,٣١٠,٦٦٠
-	-	-	-	-	-	-	٢٩,٢٣٥,٨٢٢	-	٢٩,٢٦٦,٩٩٣
-	-	٤,١٩٢,٨٧٤	٤,١٥٥,٦٥٤	١,٢٦٠,٨٥٧	-	-	(٩,٦٠٩,٣٨٥)	-	-
-	-	-	-	-	-	-	(١٢,٥٠٠,٠٠٠)	-	(١٢,٥٠٠,٠٠٠)
-	-	-	-	-	-	-	(١٤١,٨٧١)	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٦,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠
١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧١,٤٦٣,١٧٣	٣٧,٣٤٠,٣٠٥	٢٤,٩٣٢,٢٠٧	١٤,٧٣٠,٥٧٧	-	١,٥٥٥,٤١٧	٣٥,٠٥٥,٩٧٤	١٢٦,٠٠٠	٣١٠,٢٠٣,٦٥٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧١,٤٦٣,١٧٣	٢٨,٨١٥,١١٩	١٦,٠٧٢,١٠١	١٢,٩١٨,٧٦٣	١٥٠,١٢٤	(١٦٣,٧٧٤)	٣٢,٩٠٢,٨٤٦	-	٢٧٢,١٥٨,٣٥٢
-	-	-	-	-	-	-	٢٨,٨٣٣,١٤١	-	٣٠,٠٩٧,٥٤٨
-	-	٤,٣٣٢,٣١٢	٤,٧٠٤,٤٥٢	٥٥٠,٩٥٧	(١٥٠,١٢٤)	٢٣,٤٠٩	(٩,٤٦١,٠٠٦)	-	-
-	-	-	-	-	-	-	(٨,٨٠٠,٠٠٠)	-	(٨,٨٠٠,٠٠٠)
-	-	-	-	-	-	-	(٢٥٨,٣٣٣)	-	-
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	-	-
-	-	-	-	-	-	-	(١٤٥,٢٤٠)	-	(١٤٥,٢٤٠)
١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧١,٤٦٣,١٧٣	٣٣,١٤٧,٤٣١	٢٠,٧٧٦,٥٥٣	١٣,٤٦٩,٧٢٠	-	١,٣٨٢,٣٧٥	٢٨,٠٧١,٤٠٨	-	٢٩٣,٣١٠,٦٦٠

- ٢٠١٥

- ٢٠١٦

الرصيد في بداية السنة

مجموع الدخل الشامل للسنة

المحول الى الاحتياطي

الأرباح الموزعة

خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة

العادلة

من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

الزيادة في رأس المال

رسوم زيادة رأس المال

الرصيد في نهاية السنة

لا يمكن التصرف بمبلغ ١٦٠٢,٦٧٤ دينار من الأرباح المدورة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مقابل ٢٥٥,٢٦٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

يحظر التصرف باحتياطي مخاطر مصرفية عامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٢٦٩,١٨٧ دينار والذي يمثل خسائر فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يحظر التصرف بمبلغ ٤١٧,٥٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مقابل ٣٨٢,٣٧٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ والذي يمثل الرصيد لاحتياطي القيمة العادلة.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها